جامعة العقيد أحمد دراية - ادرار -

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

إصلاح الإدارة المحلية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة
دراسة حالة لبلدية أدرار2000-2018

مذكرة ماستر في تخصص : تنظيمات سياسية وإدارية

إعداد الطالبتين:

- طاهرة ساحلي
- نعيمة سليمان

إشراف الأستاذ:

✓ هداجي حمزة

لجنة المناقشة:

الأستاذة حوتية عفيفة	**أستاذ مساعد ب**	**جامعة أدرار**	**رئيساً**
الأستاذ هداجي حمزة	**أستاذ مساعد أ**	**جامعة أدرار**	**مشرفاً ومقرراً**
الأستاذ علي زين العابدين	**أستاذ مساعد أ**	**جامعة أدرار**	**عضواً مناقشاً**

الموسم الجامعي : 2019/2018 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من أرضعتني الحب والحنان، إلى من رسمت بجنانها طريقي ولا تزال، إلى التي كللت بدعائها سماء رحلتي، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء، إلى القلب الناصع أمي الحبيبة

إلى من صعدت روحه إلى السماء، إلى من فرقني الحياة، إلى من علمني عطاء بدون انتظار والذي احمل اسمه بكل فخر واعتزاز أبي العزيز رحمه الله واسكنه فسيح جنانه

إلى من حبهم يجري في عروقي، أختي الوحيدة والعزيزة "الزهرة" وأخواتي ، إلى زوجات إخواني

إلى الذين يرسمون البسمة، إلى القلوب البريئة: أريج، أسينات

إلى رفيق دربي ع الرزاق

إلى من شاركتني في انجاز هذا العمل المتواضع، أختي التي لم تلدها أمي ساحلي طاهرة

إلى كل الأصدقاء والصديقات التي جمعتني بهم فترة الدراسة

إلى كل من تناسهم قلمي، ولم ينسهم قلبي

إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد

نعيمة

الإهداء

يامن أحمل إسمك بكل فخر ، يامن افتقدك منذ الصغر يامن أودعتني لله أهديك هذا البحث(أبي رحمه الله).

الى ينبوع الصبر والتفاؤول والأمل إلى من أرضعتني الحب والحنان إالى كل من في الوجود بعد الله ورسوله (أمي الغالية).

إلى والداي الجديدين أطال الله في عمرهما اللذان زرعوا في دربي التفاؤل وقدموا لي المساعدة والتسهيلات(والدي زوجي).

إلى من ساندني في كل خطوات هذا العمل رفيق دربي (زوجي الغالي).

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي (أخوتي).

الى اختي التي لم تلدها أمي إلى من حلا هذا العمل المتواضع برفقتها زميلتي في المذكرة (نعيمة).

إلى من لم تبخل عليا بتقديم يد العون صديقتي الغالية (حيزية).

إلى كل من ساعدني في إ نجاز هذا العمل من بعيد أو قريب.

طاهـرة

شكر وعرفان

أول من يشكر ويحمد أناء الليل وأطراف النهار وهو العلي القهار الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى ورزقه الذي لا يفنى، إذ أرسله فينا عبده ورسوله محمد بن عبد الله عليه أزكى الصلوات وأطهر التسليم وعلمنا ما لم نعلم وحثنا على طلب العلم أينما وجد.

لله الحمد كله والشكر أن وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع والشكر موصول الى كل معلم أفادنا بعلمه من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة، كما ترفع كلمة شكر إلى الأستاذ المشرف **هداجي حمزة** الذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته ، كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد ونشكر كل أساتذة وعمال قسم العلوم السياسية .

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل أن يرزقنا السداد والرشاد.

- نعيمة.

- طاهر .

مقدمة

تعتبر الجماعات المحلية جزء لا يتجزأ من الدولة، وأسلوب من أساليب التنظيم الإداري والتي تعني توزيع الوظيفية الإدارية بين السلطات اللامركزية، بحيث تحتل الإدارة المحلية مركزا هاما في نظام الحكم الداخلي، كما تقوم بالدفع إلى القيام بإصلاحات واسعة في مختلف المجالات السياسية، والإدارية، والاقتصادية...الخ

أصبح الإصلاح الإداري عملية تغيير واعية على مستوى القطاع العام بغرض هيكلتها وتحسين جودة ونوعية القوى العاملة لديها، ويستند هذا الإصلاح على فكرة بسيطة وهي أن الإنسان لا ينتظر تغيرات بل يجب أن يسعى إليها بكل سرعة مطبقا وسائل علمية، مستفيداً من احدث التقنيات أو مايعرف بالإدارة الالكترونية التي ساعدت في تقريب الإدارة من المواطن، وهذا ما استوجب على الدولة الجزائرية، التحرك السريع لمواكبة هذا التطور، لكن العمل لايتم دفعة واحدة بل يحتاج إلى دراسة ووعي وتخطيط وهذا كله بفضل الإصلاح الإداري، ولقد عرفت التنمية عدة تطورات ومفاهيم، أهمها التنمية المحلية والتنمية المستدامة والتي أصبحت مطلب أساسي في تنمية المجتمع المحلي، وبالتالي فهي جزء من التنمية الشاملة، حيث تهدف هذه الأخيرة إلى تطوير وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال أهمية الموضوع الذي تعالجه ويعتبر هذا الموضوع من المواضيع الجديرة بالدراسة لارتباطه بإصلاح الجماعات المحلية، والمداخيل الجديدة المعتمدة في الإصلاح ومحاولة التعرف على مواطن الضعف وتشخيصها، ومعرفة السبل الكفيلة لحل هذه المشاكل والقضاء عليها عن طريق خلق إدارة محلية فعالة، وعصرية قادرة على الاستجابة لتطلعات المواطنين.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

معرفة الدور الهام الذي تلعبه الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة.

-أثر الإصلاحات الإدارية على مجالات التنمية المستدامة.

- محاولة ربط الدراسة بالاهتمامات الحالية للمجتمع، وجعلها أكثر عملية.

الأسباب الذاتية: من بين الأسباب الذاتية التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع ماهو راجع إلى ميولنا، محاولين اكتشاف الغموض والإشكاليات التي تجرى في فحوى هذا الموضوع.

أهداف الدراسة:

- معرفة أهم الإصلاحات التي تم تكريسها على المستوى المحلي.
- معرفة الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية.
- معرفة الدور الذي لعبه إصلاح الجماعات المحلية على مجال التنمية المستدامة.

– معرفة واقع الجماعات المحلية في بلدية أدرار.

إشكالية الدراسة:

تعمل الإصلاحات التي دخلت على الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة وتجعلها هدفا من أهدافها، وذلك بعدة وسائل منها المادية والبشرية، وتتمحور إشكالية هذا الموضوع حول متغيرين أساسين يتعلقان بمدى ارتباط التنمية المستدامة بمفهوم إصلاح الإدارة المحلية.

– إلى أي مدى ساهم إصلاح منظومة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

إلى جانب إشكالية الدراسة فإنه تندرج تحتها مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

01– ما مفهوم الإصلاح الإداري وعلاقته بالتنمية المستدامة؟

02– ما هو واقع إصلاح الجماعات المحلية؟

03–ما هي أفاق التنمية المستدامة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

أما فيما يخص فرضيات الدراسة فهي:

الفرضية الأولى:تعتبر الإدارة المحلية هي المسؤول الأول عن تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها الإدارة الأقرب من المواطن خاصة في إطار الإصلاحات الجديدة التي منحت عدة صلاحيات لها.

الفرضية الثانية: رغم أن الجزائر سطرت مختلف الآليات التي تضمن التجسيد الفعلي لمجموع مقومات التنمية إلا إن هناك نقائص عديدة أثرت على تحقيقها.

الفرضية الثالثة:لا تزال التنمية المستدامة في الجزائر شعار وهدف منشود، ومن أجل تفعيلها يجب على الجماعات المحلية، وإلى جانب الإصلاحات تفعيل دور المواطنين في إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة.

منهجية الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع يجب الاعتماد على المناهج العلمية، ومن المناهج المعتمدة في هذا البحث.

1) المنهج الوصفي: اعتمدنا على المنهج الوصفي بصفة أساسية من خلال ارتباطه بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية، وباعتباره من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم، وهذا من اجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية أو مشكلة اجتماعية معين. وبالتالي فإن الباحث يعتمد على المنهج الوصفي في جمع معلومات عن ظاهرة محل الدراسة وتحديد مفهومها ومستوياتها المختلفة.

2) المنهج إلكرونولوجي:

والذي يقدم تصورا للظروف والمحيط الذي يتحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها، والذي لايكتفي أيضا بسرد الوقائع، على اعتبار أن الدراسة تناولت تطور منظومة الجماعات المحلية في الجزائر. بالإضافة إلى الجانب التطبيقي في الموضوع من خلال القيام بدورات استكشافية حول بلدية (أدرار).

الدراسات السابقة:

لقد اخترنا هذا الموضوع باعتباره امتداد للدراسات السابقة ومن بين هذه الدراسات نذكر مايلي:

1 زرقاوي رتيبة،**بعنوان** "**إصلاح وتطوير منظومة الجماعات المحلية في الجزائر وأثره في التنمية: واقع وآفاق (1990-1132015**

حيث تناولت في دراستها مختلف الجوانب الخاصة بالجماعات المحلية في الجزائر ومعرفة واقعها على الفرد والمجتمع ومدى فعالية المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية.

2 سماعيلي ياسين عبد الرزاق، بعنوان "**الإدارة المحلية ومتطلبات التنمية**" حيث تناول في دراسته الدور الإداري والتخطيطي للإدارة المحلية في دعم الاتجاهات التنموية وتقييم تجربة الإدارة المحلية في الجزائر.

3 بن خطار الزهراء بلحسن مريم، "**دور الإصلاح الإداري في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر(1999-2016)**".حيث تناولت دراستهما التنمية السياسية والاصلاح الإداري ومدى تفاعلهما مع بعض وانعكاس نتائجهما على الواقع المغاربي خاصة الجزائر.

صعوبات الدراسة:

-من خلال تطرقنا لهذا الموضوع واجهتنا في بحثنا الأكاديمي هذا عدة صعوبات ومن بين هذه الصعوبات.

1- قلة المراجع التي تتناول هذا الموضوع مما أدى بنا إلى الاعتماد بشكل كبير على الرسائل الجامعية.

2- عدم التحكم التام بالموضوع الذي يشهد يوميا العديد من التطورات والتغيرات التي يصعب رصدها.

حدود الدراسة:

للدراسة حدود مكانية وزمنية.

1) **الحدود المكانية:** تتناول الدراسة الحيز المكاني المتمثل في الجمهورية الجزائرية بصفة عامة وبلدية أدرار بصفة خاصة.

2) **الحدود الزمانية:** يتمثل في الفترة الزمنية الممتدة من 2000 إلى 2018 باعتبارها فترة تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية.

تقسيمات الدراسة:ولدراسة هذا البحث ارتأينا وضع خطة دراسية والتي قسمت إلى فصلين.

الفصل الأول: حيث تم عنونته بالإطار المفاهيمي للدراسة، وتناولنا من خلاله ثلاث مباحث، فالمبحث الأول تناول مفهوم الإصلاح الإداري ، والذي يحتوي على أربع مطالب تتضمن التعريف والأهداف والآليات، كذا المعوقات.

أما المبحث الثاني: فتناول مفهوم التنمية المستدامة، والذي تضمن في المطلب الأول التعريف، المطلب الثاني المبادئ والأهداف، والمطلب الثالث المؤشرات.

في حين المبحث الثالث: تناولنا فيه علاقة الإصلاح الإداري بالتنمية المستدامة، من خلال المطلب الأول الذي خصص للإصلاح الإداري كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، والمطلب الثاني أهمية مكافحة الفساد المالي والإداري، والمطلب الثالث الخدمة العمومية ودورها في تحسين الأداء الوظيفي.

الفصل الثاني:

لقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، بحيث تناول هذا الفصل أثر إصلاح الإدارة المحلية على التنمية المستدامة، المبحث الأول تمت عنونته بواقع إصلاح الجماعات المحلية، حيث تضمن إصلاح قانون البلدية، إصلاح قانون الولاية وتقييم إصلاحات الإدارة المحلية.

أما المبحث الثاني: فيبين أثر الإصلاحات على مجالات التنمية المستدامة من خلال المطالب الثلاثة والتي تشمل انعكاس الإصلاحات على المجال الاقتصادي والاجتماعي، أثر إصلاح الجماعات المحلية على المجال السياسي، بالإضافة إلى أفاق التنمية المستدامة في الجزائر.

أما المبحث الثالث: فهو مبحث تطبيقي يمثل دراسة حالة بلدية أدرار، الذي قمنا من خلاله بجولات استكشافية حول بلدية أدرار للتعرف على أهم الإصلاحات والإنجازات المحققة في بلدية أدرار الفترة ما بين 2000-2018 وأثر الإصلاحات الإدارية على المسار التنموي لبلدية أدرار.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

نتطرق في هذا الفصل إلى أهم المفاهيم والمصطلحات الأساسية التي سنتناولها على مستوى كافة هذا البحث، بداية من الإصلاح الإداري وصولا إلى التنمية المستدامة، وبعدها سنتناول العلاقة التي تربط الإصلاح الإداري بالتنمية المستدامة. فما هو الإطار العام لكل منهم؟

المبحث الأول : مفهوم الإصلاح الإداري

شكل موضوع الإصلاحات الإدارية محور اهتمام واسع من طرف الدول النامية والمتقدمة على السواء، واحتل اهتمام مختلف السلطات. وعلى اعتبار أن الإصلاح الإداري هو الاستجابة للتغيير وعملية متواصلة ومستمرة تمليها متغيرات الحياة. سنسلط الضوء في هذا المبحث على تعريفه الدقيق وأهدافه وآليات تحقيقه بالإضافة إلى المعوقات التي تقف في طريق الإصلاح.

المطلب الأول: تعريف الإصلاح الإداري

طرح مفهوم الإصلاح الإداري بعدة تعار يف، و ذلك للأساس العلمي القائم بالتعريف، والذي يحتاج إلى توخي الدقة، لأجل أن لا يقع الخلط بين مفهوم الإصلاح الإداري والمفاهيم الأخرى مثل التنمية الإدارية أو مفهوم التطور الإداري.

أولا: تعريف الإصلاح لغة

صلح يصلح ويصلح صلاحا وصلوحا والإصلاح نقيض الإفساد والصلاح والمصلحة من الفعل أصلح يصلح إصلاحا، وأصلح الشيء بعد فساده أي أقامه.[1]

ثانيا: تعريف الإصلاح اصطلاحا:

هو كل العمليات الهادفة إلى إعداد أجهزة الإدارة في الدولة بما في ذلك الفرد والمعدات والوسائل إعدادا علميا يجعل تحقيق الدور الاستراتيجي للجهاز أمرا ليس ممكنا فحسب، ولكن أمرا اقتصاديا كذلك.[2]

الإصلاح الإداري في الفكر العربي الإسلامي:

نلحظ أن كثيرا من الفكر الإداري المعاصر له جذور عميقة غرستها رسالة الإسلام السمحة، وطبقها المسلم الأول التي كانت حياته لا تعرف إلا بالله، ومن هنا نجحت التنظيمات الإدارية نجاحا باهرا.فكثيرا من النواحي الإدارية والإصلاحات الإدارية تعود فكرة أصلها إلى عهد الرسول عليه الصلاة والسلام والى عهد الخلفاء الراشدين، مثل: إرساء مبدأ الشورى، وإنشاء الدواوين، والإدارات المحلية، وتفويض سلطة حكم الأقاليم، والولاة والعمال، والرقابة على أعمال الولاة وغير ذلك.[3]

---

[1]– بن خطار الزهراء، بلحسن مريم، **دور الإصلاح الإداري في تحقيق التنمية السياسية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة الموارد البشرية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بن زيان عاشور، 2017/2016، ص50.

[2]– محمد الصيرفي، **الإصلاح والتطوير الإداري**، الإسكندرية: دار الكتاب القانوني، 2007، ص13.

[3]– زيد بن محمد الرماني، **منهج ابن تيمية في الإصلاح الإداري**، المملكة العربية السعودية: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص53.

الإصلاح الإداري في الفكر الغربي:

تعتبر مسألة الإصلاح الإداري في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية تاريخيا ليست وليدة النصف الثاني من القرن العشرين، بل إنها تعود في جذورها إلى الزمن القديم، ومن المفيد هنا الإشارة الى **توماس جيفرسون** كأحد مؤسسي الولايات المتحدة الأمريكية الأوائل والذي إقترح تغيير الدولة للهياكل الحكومية كل **20**سنة تقريبا، وتوالت البرامج الخاصة بالإصلاح منذ عام **1828** عندما تولى **اندرو جاكسون** الحكم والذي طبق مبدأ(دع الشعب يحكم). [1]

تعريف الأمم المتحدة للإصلاح الإداري: هو مجهودات خاصة تهدف إلى استقطاب تغييرات أساسية في الادارة العامة عن طريق تحين عنصر رئيسي واحد أو أكثر للنظام الإداري مثل إصلاح هيكل اداري أو شؤون العاملين أو العمليات الإدارية. [2]

تعددت الآراء والتعريفات التي تناولت مفهوم الاصلاح الاداري بين مختلف المفكرين ونجد على سبيل المثال **PerrlHeady**الذي يقول بأن الإصلاح الاداري يقوم على فكرة الثقة في ان الدول الغربيةقد حققت أفقا عاليا من الكفاءة الادارية، تلك التي يكون نقلها الى الدول النامية امرا ضروريا ويكون الإصلاح الاداري طبقا لهذا التعريف عملية نقل التكنولوجيا الغربية. [3]

كما عرفه الاستاذ الدكتور **أحمد راشد** بقوله، الاصلاح الاداري هو تنظيم للجهاز وحل مشكلاته وزيادة كفاءته لتحقيق اهداف عامة للدولة وسياستها. [4]

إن مصطلح الاصلاح الاداري بمفهومه الحديث، بدأ يظهر أواخر الستينات من القرن العشرين، عندما قام باحثو الادارة بالدعوة الى إعادة تنظيم النظم الادارية لمواكبة البرامج الانمائية القومية لفشل النظم الادارية القديمة في تنفيذ برامج تحقق التنمية والتقدم، وفي الثمانينات دعا هؤلاء الباحثون الحكومات لتطبيق الفكر الجديد في اجهزتها الادارية لأنه يحمل التغيير والتطوير المنظم لأداء الجهاز الاداري.

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح لنا ان الاصلاح الاداري هو عملية تغيير واعية على مستوى القطاع العام بغرض هيكلتها وتحسين جودة ونوعية القوى العاملة لديها، ويستند الاصلاح على فكرة بسيطة وهي أن الانسان لا ينتظر تغييرات بل يجب أن يسعى إليها بكل سرعة مطبقا وسائل عملية.

---

[1]– م.م سالم صلال زاهي الحسناوي، **واقع الاصلاح الاداري ومتطلبات تطبيقه في العراق**، مجلة القادسية للعلوم الادارية الاقتصادية،العدد1، العراق: جامعة القادسية، 2007، ص35–36.

[2]– محمد احمد سيد أحمد الحاج، **الاصلاح الاداري بين النظرية والتطبيق**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير تخصص الادارة العامة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم،2006، ص27.

[3]– بن خطار الزهراء، بلحسن مريم، مرجع سبق ذكره، ص51.

[4]– نسيم الواعر، **الاصلاح الاداري ودوروه في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2016/2015، ص12.

المطلب الثاني: أهداف الاصلاح الإداري.

تختلف الاهداف المعلنة للإصلاح الاداري، إلا أن السمة الرئيسية لمعظم الجهود هي وضع السياسات العامة وتقنينها بشكل يضمن الكفاءة والفعالية والخضوع للمساءلة عن الاداء.

ولقد تم الاتفاق على مجموعة من الاهداف من الاهداف نلخصها فيما يلي:

أهداف تتعلق بتنظيم الوحدات الادارية:

- ✓ خلق جهاز إداري قادر على تنفيذ المهام المنوطة به ويتسم بالبساطة والكفاءة والقدرة على الاستجابة لمتطلبات العصر.
- ✓ إيجاد سبيل لخفض التضخم التنظيمي عن طريق التقليل من ازدواج وتداخل المهام والاختصاصات قدر الامكان، وإيجاد اليات التنسيق والتكامل بين كافة الهيئات الادارية.[1]

أهداف تتعلق بتحقيق اللامركزية:

- ✓ تعزيز عملية التحول الديمقراطي ودعم التوجهات نحو اللامركزية الادارية بهدف تشجيع المشاركة الشعبية في إدارة الشؤون العامة وفي صنع القرارات.
- ✓ تبسيط الاجراءات الادارية واصلاح الانظمة المالية والضريبية بقصد توفير الموارد والعدالة في توزيع الاعباء.
- ✓ توسيع سلطات الحكم المحلي، وكذلك ترشيد حجم الجهاز الاداري للدولة.
- ✓ زيادة كفاءة وفعالية تقديم الخدمات العامة من خلال تفويض السلطات وتوزيع المهام بين مختلف المستويات الادارية وتبسيط العمليات الادارية وجعلها متاحة ومفهومة للجميع.[2]

أهداف تتعلق بالعنصر البشري:

- ✓ تحسين أساليب التعامل مع المواطنين وتعزيز مفهوم الاستجابة لمطالبهم.
- ✓ موائمة الإدارة العامة مع مهام الدولة وإشباع حاجات الزبائن.[3]
- ✓ زيادة فعالية التدريب الإداري وتنمية مهارات العنصر البشري والعمل على تهيئة قيادات شابة قادر على استخلاف العناصر الحالية.
- ✓ وضع أسس ومعايير لشغل الوظائف العامة وفق الكفاءة.
- ✓ العمل على إعداد نظام عادل للأجور والمرتبات.[4]

---

[1]– بن خطار الزهراء، بلحسن مريم، مرجع سبق ذكره، ص55.

[2]– سامي محمود أحمد البحيري، **مداخل الاصلاح الاداري**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، لندن، 2011، ص41.

[3]– سحر عناوي،رهيو الزبيدي، **الشفافية الادارية ودوروها في دعم الاصلاح الاداري**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية،العدد24، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، 2016، ص 12.

[4]– بن خطار الزهراء، بلحسن مريم، مرجع سبق ذكره، ص56.

يهدف الاصلاح الإداري الى توفير الحوافز الكافية للعاملين الأكفاء لينَزِلوا اقصى طاقاتهم، كما انه يسعى إلى تقديم الخدمة للمواطنين كمبرر على وجود الاجهزة الادارية، ويتم ذلك من خلال إظهار مزيدا من الشفافية في عمل الموظفين والاجهزة الادارية وتعزيز مفهوم المساءلة والمسؤولية الاجتماعية.[1]

المطلب الثالث: آليات الاصلاح الإداري.

تتحد فعالية برامج وجهود الاصلاح الاداري بتحديد الاطراف المسؤولة عنه والاطراف المعنية به، وتحديد الاطار التنظيمي الذي يجمعها ويحدد علاقتها، وللإصلاح الاداري شروط عديدة لا بد من توفرها لنجاحه:

- ❖ وجود سلطة سياسية قوية تؤمن بالإصلاح وتلتزم بتوفير متطلباته وتسعى جادة لتحقيق أهدافه.
- ❖ وجود قيادة إدارية مسؤولة، لان النصوص وحدها لاتكفي لخلق جهاز إداري كفؤ فلإنسان أهم عنصر في التنمية ولذا يجب أن يكون الاداري مؤهل ومدرب علميا وفنيا وملتزم بتحقيق مطالب ومصالح تعمل في سبيل هذا الهدف. [2]
- ❖ تسخير كافة الإمكانيات والقيادات العليا المسؤولة عن برنامج الإصلاح الإداري بقصد تحويل خطط الاصلاح إلى واقع ملموس عبر اتخاذ سلسلة من القرارات المهمة ذات الصلة بالإصلاح الإداري ودعم الثقة بالفريق القائم بتنفيذ برنامج الاصلاح وتعزيز التنسيق بين الوحدات الادارية والتنفيذية، وهذه الاجراءات من شأنها الحد من حالة المقاومة التي يظهرها البعض.[3]

المطلب الرابع: معوقات الإصلاح الاداري:

- ➢ إن عملية الاصلاح الاداري من العمليات التي تقابلها الكثير من الصعوبات والمشاكل سواء على المستوى الحكومي أو على المشروعات العامة .
- ➢ تأتي جهود الاصلاح في شكل برامج أو حركات إصلاح صغيرة، في حين أن عملية الإصلاح يجب أن تكون شاملة تتناول مختلف جوانب العمل الإداري من تنظيم وأفراد وسلوكيات،بيئة ونظم، لوائح، قوانين وغيرها.
- ➢ قصور أو تخلف المناهج التعليمية في مجال الادارة، فما زالت بعض الجامعات تتبع الاسلوب التقليدي في تدريس المواد الإدارية، ويتطلب ذالك إعادة النظر في هذه المناهج.[4]

---

[1]–محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2]–محمد أحمد سيد أحمد الحاج، مرجع سبق ذكره، ص40.

[3]– سحر عناوي، رهيو الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص13.

[4]– عبد الفتاح محمد علي الفرجاني، **واقع استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودوروها في تعزيز أمن المجتمع الفلسطيني**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص إدارة الاعمال، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة، ص28.

- عدم توفر الظروف المستقرة في المجتمع سياسيا، اقتصاديا مما يؤدي إلى إرباك في الخطط الموضوعية للمعالجة.
- عدم جدية الاجهزة الحكومية في تطبيق التوجهات المركزية بهذا الشأن، وانغماسها في أمور ثانوية تبعدها عن الهدف المركزي رغم وجود الامكانيات ورغبة الكثير في التغيير المطلوب، مما خلق تفاوت وتضارب في عملية الاصلاح الاداري في مختلف المستويات الادارية.
- وجود طبقة من المواطنين في مختلف المستويات ارتبطت مصالحها بالفساد والانحراف الاداري، وقسم منها يحتل مواقع بارزة، مما يؤدي الى الاطاحة بكل البرامج الموضوعة وإفشال أي محاولة للإصلاح الإداري ويخلق وأجواء من انعدام الثقة بالنفس وتسيد اليأس بحيث يعتبر الجميع أن إنتشار الخلل وتحييده والقضاء عليه أصبح حلما غير قابل للتحقيق.[1]

وهناك من يقسمها إلى نوعين عوامل خارجية وعوامل داخلية:

عوامل خارجية: وهي عوامل تتعلق بعوامل خارج المنشاة تتمثل في:

1. القيم الاجتماعية الثقافية.
2. تردد القيادات السياسية في تطبيق خطط الإصلاح.
3. عدم تفعيل قدرة الاجهزة المتخصصة في إدارة الإصلاح.

عوامل داخلية:

1. عدم حماس القيادات الادارية لخطط الإصلاح.
2. نقص الموارد البشرية القادرة على القيام بعملية الاصلاح.
3. تردي الأوضاع الإدارية إلى درجة الصعوبة في الإصلاح.[2]

وعلى غرار هاته العوائق هناك تصنيف آخر لعوائق الاصلاح الإداري منها :

معوقات إدارية: وتتمثل في القيادات الإدارية غير المؤهلة و فقدان الابتكار والخطط الشمولية.

معوقات خاصة بالتشريعات: ويندرج تحتها تشريعات قديمة، عدم اصدار قوانين جديدة تتماشى والتطورات العالمية.

معوقات مرتبطة بالعنصر البشري: ومنها عدم ربط الاجور بالانتاج والمجهود وانتشار الفساد الأخلاقي والإداري.

معوقات اجتماعية: ضعف وعي المواطن وعدم احتضان العقول والخبرات وتراكمها.[3]

---

[1]–سمية خلاف، **البيروقراطية وإشكالية الإصلاح الإداري في الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013، ص27.

[2]– سامي محمود أحمد البحيري، مرجع سبق ذكره، ص59.

[3]– محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص82–86.

معوقات سياسية:

1. مشكل عدم استقرار النظام السياسي الذي يترجم بكثرة التغييرعلى مستوى القيادات العليا للحكومة ما يدفعها لوضع تصورات وسياسات بديلة أملا في إعطاء مكاسب سريعة.
2. البيروقراطية: هو عائق آخر يقف في وجه الإصلاح الإداري.
3. سوء استعمال السلطة: تتلخص في قيام بعض الموظفين بتقديم خدمات شخصية.
4. المحسوبية: عدم احترام القوانين والتنظيمات التي تحكم أجهزة الإدارة العامة في مجال التعيينات والترقيات والتحويلات واللجوء الى اعتبارات شخصية دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة.
5. الوساطة: يلجأ إليها الموظف للحصول على امتيازات مهنية غير مستحقة.
6. عدم احترام أوقات العمل: ينعكس العدد الهائل للمستخدمين بطريقة غير مباشرة على الانضباط واحترام أوقات العمل.
7. التهرب من المسؤولية: من خلال تحويل الاوراق والوثائق من مستوى إداري إلى آخر قصد التهرب من التوقيعات والامضاءات.[1]

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي للتنمية المستدامة

تعددت التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة واختلفت باختلاف الحقب الزمنية والانتماءات الفكرية، والانتسابات القطرية، إلا أن المتفحص و المتشبع يجد ان جميعها تتبنى نفس المدلول، و ان اكتسب الطابع الرسمي في بعضها، وفي نفس السياق نحاول ان نقترب الى تعريف التنمية المستدامة بسرد جملة من التعاريف، نرى بأنها تقترب إلى ملامسة الفكرة الاصح و القصد المميز والقريب من المعنى، ونوجزها فيما يلي:[2]

المطلب الأول : تعريف التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة:هي التنمية الحقيقية التي لها القدرة على الاستقرار والاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تعتمد على المفاهيم البيئية وتتخذ التوازن كمحور أساس لها.

[1]– محمد الصيرفي، الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري، الطبعة الأولى، الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية، 2008،ص 68

[2]– قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، لبنان: مكتبة حسن العصرية، 2013، ص50.

تعتبر التنمية المستدامة تنمية لخدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر بمصالح الأجيال القادمة أي ترك المصادر المتوفرة الآن الأجيال القادمة بنفس الوضع الذي هي عليه أو أحسن وان يوضع في الحسبان عند اتخاذ قرار التنمية، الأبعاد الاجتماعية والبيئية بجانب الأبعاد الاقتصادية[1]

التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. إنها عملية تغيير حيث يجرى لاستغلال الموارد و توجيه الاستثمارات، وتكييف التنمية التقنية، والتطوير المؤسسي ,بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم.[2]

المطلب الثاني:مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

أولا:مبادئ التنمية المستدامة:

تتمثل أهم المبادئ التي تتبناها التنمية المستدامة فيما يلي:

تحديد الأولويات بعناية.

الاستفادة من كل وحدة نقود استخدام أدوات السوق متى كان ذلك ممكنا

04 –اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف

05– الاقتصاد في استخدام القدرات الادارية والتنظيمية

06– اشتراك كل فئات المجتمع.

07–تحقيق الارتباط بين الحكومة و القطاع الخاص وكذا منظمات المجتمع المدني والتعاون من اجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[3]

08 – التركيز على حماية البيئة أي إدخال البعد البيئي في كل خطط التنمية من البداية.

09 – مشاركة المجتمع أي الأخذ بمبدأ المشاركة الذي يؤشر على حالة التفاعل ويقر التلاحم.

10–ضرورة دمج كافة الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتقنية عند صناعة أي قرارات آنية أو مستقبلية ذات سمية بيئية .

11 – العدالة أي ضرورة إنصاف الأجيال الحالية مثلما يتم مراعاة الأجيال القادمة.[4]

12 – استخدام أسلوب النظم عند إعداد الخطط وتنفيذها.[1]

---

[1]–المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، التجارة الدولية واثرها على التنمية المستدامة، تحت شعار الادارة والبيئة، رقم 5، الجمهورية التونسية، سبتمبر2006

[2]– نوزاد عبد الرحمان إلهيتي،وآخرون، مقدمة في اقتصاديات البيئة، عمان: دار المنهج للنشر والتوزيع، ص80.

[3]شني صورية، مفاهيم حول التنمية المستدامة، محاضرة مخصصة لطلبة الماستر ، تخصص ادارة اعمال ، السنة الجامعية 2016 ,2017.

[4]–مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات السياحة البيئية والمحميات الطبيعية، عمان: دار المنهج للنشر والتوزيع، 2017، ص30، 31.

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة:

تحسين مستوى المعيشة وإتباع الحاجيات الأساسية لجميع الشرائح وتقليص التفاوت في الثروات والدخول وممارسة الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي.

ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع من خلال توعية الأفراد بأهمية التقنيات الحديثة في المجال البيئي وكيفية استغلالها لتحسين نوعية الحياة والسيطرة المناسبة على المخاطر البيئية الناجمة عن سوء استخدام التكنولوجيا.

إنماء روح المشاركة الجماهيرية الايجابية في علاج القضايا من منظور بيئي سليم , بتعزيز الوعي الكافي بالمشاكل البيئية وإنماء روح المسؤولية والمشاركة الفاعلة في اتخاذ الحلول المناسبة .[2]

إيجاد التوازن بين مختلف الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية , مما يسمح بالعيش الكريم للجيل الحالي وللأجيال القادمة وهو يعتمد على المنهج الشامل الطويل المدى وذلك من خلال عدم استنزاف الموارد الطبيعية والأساسية.

- توفير ضمانات الأمن الشامل على مستوى الفرد والمجتمع.
- تعميق أساس المشاركة السياسية في اتخاذ القرار على جميع المستويات
- تصفية البيئة الثقافية التي تسمح بأقصى إمكانيات العطاء والإبداع وتحقيق الذات.[3]

المطلب الثالث : أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة

أولا: الأبعاد الاقتصادية :تتطلب التنمية المستدامة ترشيد المناهج الاقتصادية بالاعتماد على المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية، وتتمثل هذه الأبعاد في ما يلي :

1) خفض معدل استهلاك الفرد في الدول المتقدمة من الموارد الطبيعية
2) إيقاف تبديد الموارد الطبيعية
3) تحميل البلدان المتقدمة مسؤوليتها عن التلوث وعن معالجته.
4) حفظ الإنفاق العسكري

المساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في الدخول

---

[1] جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل الى علم التنمية**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع،2009 ، 132،133.

[2] – مفيدة بن لبعيدي،الحكم الموسع آلية للتنمية المستدامة في الجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1 ، 2015،2016، ص40.

[3] – مريم حسيني ،أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية (دراسة حالة بلدية الحجيرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي،تخصص تنظيمات سياسية وإدارية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، 2014،ص28.

ثانيا : الأبعاد البيئية : يعتبر البعد البيئي من أهم الركائز الأساسية التي تركز عليها التنمية المستدامة .

1) منع تجريف التربة وخفض استعمال المبيدات والحد من تدمير الغطاء النباتي.
2) حماية الموارد الطبيعية .
3) ترشيد استهلاك المياه.
4) حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري.[1]
5) تقليص استخدام الموارد الناضبة , واستخدام الموارد المتجددة وتخفيض الآثار البيئية للوقود.
6) صياغة التنوع البيولوجي على سطح الأرض.

ثالثا : البعد الاجتماعي: وفي المجال الاجتماعي تبرز فكرة التنمية المستدامة كركيزة أساسية في رفض الفقر والبطالة والتفاوت بين الطبقات الاجتماعية ومن أجل تحقيق ذلك يجب:

1) ضبط الزيادة السكانية
2) نشر وتطوير التنمية المستدامة
3) تحقيق المساواة بين الأفراد والفئات وكذا بين الأجيال
4) الاستخدام الأمثل للموارد البشرية
5) مشاركة الأفراد والتي تعتبر الركيزة الجوهرية لإنجاح التنمية الشاملة والمتواصلة
6) ضبط السلوك الاستهلاكي للأفراد.[2]
7) دور المرأة وحرية الاختيار والديمقراطية.

رابعا : البعد التقني والإداري : وهو الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفا , تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم اقل من قدر من الطاقة والموارد ويكون الهدف من هذه التكنولوجيا إنتاج حد أدنى من الملوثات والغازات , واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد تدويرها داخليا وتساند النظم الطبيعية , وذلك من خلال :

- خفض تكاليف التلوث البيئي بشكل كبير.[3]
- إحراز تقدم تقني هام يعمل على تقليل النفايات الناتجة في كل المجالات.
- أن تكون التكنولوجيا قابلة للتطبيق في المرحلة التي تسبق المنافسة.
- أن تسفر الابتكارات التكنولوجية عن فوائد اقتصادية واجتماعية و أن يكون هناك تباينا بين الفوائد العامة والخاصة.[1]

---

[1] احمد رمضان نعمة الله، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، الإسكندرية: دارالتعليم الجامعي، (د.س.ن)، ص113-115.

[2] شبني صورية، مرجع سبق ذكره، ص3، 4.

[3] شنبي صورية، مرجع سبق ذكره ، ص3، 4،5

– استعمال تكنولوجيا الإنتاج أنظف في المرافق الصناعية.

– الاخذ بالتكنولوجيا المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة.

الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.[2]

مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

اولا:المؤشرات الاجتماعية:

على الرغم من ان المؤشرات الاجتماعية لا تلقي نفس الاهتمام والعناية كتلك التي تحظى بها المؤشرات الاقتصادية والبيئية، إلا أن التنمية المستدامة تسعى في حقيقة الأمر إلى تحسين المستوى الاجتماعي العام.والمؤشرات الاجتماعية تشتمل على مجموعة من المؤشرات والأدوات نورد اهمها فيمايلي:

01- مؤشر الفقر البشر.

02- المساواة في التنوع الاجتماعي.

03- الصحة العامة والمتمثلة في حالة التغذية، الرفاه، الإصحاح، الرعاية الصحية.

04- التعليم ويتضمن مستوى التعليم، محو الأمية.

05- معدل النمو السكاني.

06- النسبة المئوية لسكان المنطقة الحضرية[3].

ثانيا:المؤشرات الاقتصادية: تعتبر المؤشرات الاقتصادية من أهم المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة على اعتبار أن عملية التنمية تعني بصورة مباشرة المجال الاقتصادي في البداية وتتمثل إجمالا هده المؤشرات في ما يلي:

1. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
2. نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي.
3. رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
4. مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
5. صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المستلمة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي[4].

ثالثا:المؤشرات البيئية:

تعد المؤشرات البيئية من أهم المؤشرات التي تؤثر على التنمية المستدامة ومن بين هذه المؤشرات كما يلي:

---

[1] شنبي صورية، مرجع سبق ذكره ، ص5.

[2] مصطفى يونسكافي، مرجع سبق ذكره، ص35، 36.

[3] المنظمة العربية للتنمية الادارية، التنمية البشرية واثرها على التنمية المستدامة، تحت شعار البيئة والادارة، رقم 6، جمهورية مصر العربية، ماي 2007، ص11-13.

[4] قادري محمد الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص182-195

1) انبعاثات الغازات الدافئة.
2) استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الاوزون.
3) استخدام المبيدات الحشرية.
4) الاراضي المصابة بالتصحر.
5) مساحة الاراضي الصالحة للزراعة و الأراضي المزروعة بمحاصيل دائمة.

رابعا:المؤشرات المؤسسية:

المؤشرات المؤسسية هي مؤشرات تعبر عن مستوى الرفاه الحاصل من خلال الخدمات العامة التي تقدمها المؤسسات في الدولة ونذكر أهم هذه المؤشرات:

- إستراتيجية رصينة للتنمية المستدامة.
- عدد أجهزة الراديو واشتراكات الانترنت لكل 100نسمة.
- خطوط الهاتف الرئيسية وعدد الهواتف النقالة لكل 100 نسمة.
- تنفيذ الاتفاقات الدولية المبرمة[1].
- الخسائر الاقتصادية والبشرية الراجعة إلى الكوارث السطحية.

المبحث الثالث: علاقة الإصلاح الإداري بالتنمية المستدامة

إن الاصلاح الإداري لكي ينجح ينبغي ألا يتحرك في فلك منفصل أو مستقل عن السياسات والبرامج التنموية، وإلا فلن يكون هذا الاصلاح توجها استراتيجيا، فغاية الإصلاح ورسالته ينبغي أن تنشق من أولويات وبرامج الاستراتيجية التنموية، لأن الاصلاح الإداري يلعب دورا مهما في دفع عجلة التنمية المستدامة وتعزيز قدرتها على تحقيق غايتها، ونسعى في هذا المبحث الى الوقوف على طبيعة العلاقة بين الإصلاح الإداري والتنمية المستدامة وهذا في المطلب الأول، في حين خصصنا المطلب الثاني إلى أهمية مكافحة الفساد الإداري والمالي على اعتباره إنه أحد عوائق الاصلاح الاداري، فيما جاء المطلب الثالث مركزا على الخدمة العمومية ودوروها في تحسين الاداء الوظيفي.

المطلب الاول: الإصلاح الاداري كآلية لتحقيق التنمية المستدامة.

من الصفات الأساسية التي يتصف بها علم الإدارة وتطبيقاته المختلفة في كافة ميادين الحياة هي الديناميكية والحركية وسرعة الاستجابة للتطور والتقدم العلمي. لذا لابد من تحديث الانظمة والهياكل الإدارية وأساليبها وأدوات وتقنيات عملها، من أجل رفع وتحسين مستوى كفاءة الأجهزة العامة للإدارة وتدعيم قدراتها على الوفاء برسالتها الأساسية، لتحقيق النهضة التنموية ورفع المعاناة عن المواطن عند التعامل مع أجهزة الدولة برفع قيود البيروقراطية والتخفيف من التعقيدات المكتبية وتهيئة المناخ الإداري الملائم لإنجاز خطط التنمية الشاملة.[1]

[1] محمد ابر هيم التو جري، مرجع سبق ذكره، ص37، 38.

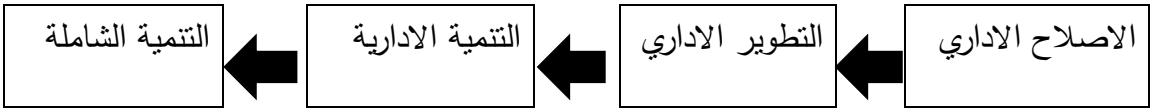

الشكل(1) التسلسل الزمني للتنمية المستدامة(*)

وبعد الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من دمار بدأ الاهتمام بموضوع التنمية المستدامة من أجل بناء ما دمرته الحرب، ثم أخذ الاهتمام في الانتشار خاصة مع اتساع المد التحرري، حيث أصبحت التنمية مطلب تسعى إلى بلوغه كل دول العالم ، وذلك من أجل تطوير مجتمعاتها وتوفير حياة أفضل شعوبها وقد عرفت التنمية عدة تطورات ومفاهيم أهما التنمية الادارية والتنمية المستدامة والتي أصبحت مطلب أساسي في تنمية المجتمع المحلي .[2]

ولقد شهد موضوع التنمية المستدامة تطورا كبيرا على الصعيد العالمي خلال العقدين الاخيرين من القرن الماضي ومطلع الالفية الجديدة، حيث انعقدت العديد من القمم والمؤتمرات التي عالجت قضايا البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولعل البداية كانت من قمة الارض التي عقدت في البرازيل سنة 1992 ونتج عنها جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الخاص بالتنمية المستدامة وقد ارتبطت هذه السياسيات بانتهاج الدول لإدارة حكم جيدة من خلال إشراك الفاعلين في التنمية من مجتمع مدني.[3]

وفي هذا الشأن نجد الجزائر التي حاولت منذ عدة سنوات إرساء مبدأ اللامركزية الذي يعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية، ومن أهم القوانين التي صدرت بحق هذا الشأن قانون البلدية 90-08 والقانون رقم 11-10 وقانون الولاية القانون رقم 90-09 والقانون الجديد 12-07 وذلك لمواكبة التحولات الدولية.

وفي نفس الاطار جاء في نص المادة 16 من الدستور الجزائري لسنة 1996 ما يلي " يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة".[4]

وتبعا لنص المادة 16 من التعديل الدستوري، وكذلك لسياسة الاصلاحات التي بادرت بها السلطات الجزائرية والتي تهدف أساسا لوضع المزيد من الدعائم لتعميق الممارسة الديمقراطية وتعزيز ضمانات ترقية وحماية حقوق وحريات الإنسان والمواطن واشراك المجتمع المدني في الحكم والادارة والتنمية الوطنية

---

[1] زينب عبد الرزاق عبود، ظفر ناصر حسين، **الاصلاح الاداري ومتطلبات التنمية المستدامة**، كلية الادارة الاقتصاد، جامعة بابل.10: 13 11/02/2019 **http//www.busines.uobabylon.edu-iq**

(*)التسلسل الزمني للتنمية المستدامة بدءا بالإصلاح مرورا بالتطوير الاداري لتحقيق التنمية الشاملة.

[2]- زرقاوي رتيبة، نفس المرجع، ص02

[3]- زرقاوي رتيبة، إصلاح وتطوير منظومة الجماعات المحلية في الجزائر وأثرة في التنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص رسم السياسة العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2015، ص 31.

[4]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المادة 16، المؤرخ بتاريخ 27 رجب 1417، الجريدة الرسمية، العدد76، الصادرة بتاريخ 08 ديسمبر1996 ص10.

الشاملة والمتجددة، وكذلك تكريسا لمقومات الحكم الرشيد في الدولة المعاصرة وتكييف وملائمة مقتضيات العولمة الايجابية الشاملة.[1]

وهناك عدة اسباب منها اقتصادية ومنها تنموية تدفع الدولة للقيام بالإصلاحات منها:

- تزايد الأعباء الاضافية والتكاليف على ميزانية المشروعات
- عدم القدرة على نقل التكنولوجيات بسبب ضعف الأستثمار.
- ضعف أداء المؤسسات الأقتصادية وعدم قدرتها على استغلال الموارد المالية والبشرية بشكل فعال.
- غياب نظام الحوافز التي تشجع زيادة الانتاجية.
- تزايد مظاهر الاختلاس والتهرب الضريبي الذي يؤدي إلى هدر الموارد المالية للدولة وعجز الميزانية العامة للجماعات المحلية.
- الأهتمام بالنفقات العامة الأستهلاكية وعدم الاهتمام بالنفقات التي تحقق قيمة مضافة للجامعات المحلية.[2]

المطلب الثاني: أهمية مكافحة الفساد الاداري والمالي.

إن الفساد الاداري يعد من الظواهر التي تشكل تحديا صعب في السير نحو عجلة التنمية والتطوير الاداري مما يستوجب وضع إستراتيجيات لمحاربته تكون أكثر فاعلية وتتناسب مع الواقع والبيئة المحلية، وفي سياق كهذا أصبح من الطبيعي أن تتجه الجهود إلى تناول هذه الظاهرة والوقوف عندها وتشخيصها ومعرفة الأسباب التي تساعد على إعادة إنتاج (الفساد الاداري)، ولقد ذكر الفساد في القرءان الكريم في الكثير من الآيات والمواضيع والتي تبين ما هو الفساد وأنواعه وخطورته وأنه ورد في 50 آية وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على تأثيره ونتائجه السلبية على البشرية والمنظمات ونورد منها الآتي:

قوله تعالى "وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾.[3]

وجاء أيضا في قوله تعالى" وإذا تولى سعى في الارض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد".[4]

---

[1]– طيبي سعاد عمروش، **القراءة القانونية لنص المادة 16 من التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016**، مجلة آفاق علمية، العدد02، جامعة جيلالي بونعامة، 2018،ص319.

[2]–بلال خروفي، **الحوكمة المحلية ودوروها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية**، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 22.

[3]– سورة الاعراف، الاية (56)

[4]– سورة البقرة، الاية (205)

أولا: تعريف الفساد.

يعرف الفساد على أنه سوء إستخدام الأدوار العامة أو الموارد لتحقيق فائدة خاصة وبدرجات مختلفة من الغموض.[1]

وجاء تعريفه في لسان العرب الفساد نقيض الصلاح فسد يفسد ويفسد وفسد، فسادا وفسودا وفسد الشيء أي أباره.[2]

أما قاموس المنجد فذكر أن فساد وتعني جذب وقحط وخلاعة وتهتك وأفسد خروج عن الحق والحال المحمود وتجوز للصواب ومفسد الذي يفسد النظام الذي يحدث بلبلة وتشويشا واضطرابا مخل بالنظام.[3]

ومن هنا يجدر إدراج التعريف الذي حدده البنك الدولي للفساد الاداري، والذي ينطبق مع هذا المدخل بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة لكسب خاص. فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أبتزاز رشوة لتسهيل عقدا أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشوة للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة لتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية.[4]

ثانيا: صور ومظاهر الفساد الاداري.

من أهم مظاهر الفساد الاداري على مستوى الإدارة المحلية في الدول النامية وفي الجزائر على وجه الخصوص:

الرشوة: وحسب تعريفها في الفقه " هي ما يعطيه الشخص لقاض أو صاحب السلطة لحصوله على مايريد، ويدخل في حكم صاحب السلطة كل مكلف بخدمة عامة سواء أكان وزيرا أم مديرا أم عاملا أو عضو في لجنة، كذلك نجد الرشوة المحلية والدولية وهذا النوع من الرشوة يدفع لكبار المسؤولين في الدول النامية .[5]

---

[1]– ميخائيل جونسون، ترجمة عبد الحكم أحمد الخزامي،**فساد الادارة والابداع في الاصلاح**،القاهرة: الدار الاكاديمية للعلوم، الطبعةالاولى، 2009،ص23 .

[2]– محمد حسن الحسيني الحلالى، **تلخيص الذهب من لسان العرب**، عمان، لبنان: عشتار للاستثمار الثقافية، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، 2014،ص69–70.

[3]– معجم المنجد، حرف "ف"، بيروت: دار المشرق، الطبعة الاولى، 2000، ص1039.

[4]– علاء فرحان طالب، علي الحسين حميدي العامري،**استراتيجية مكافحة الفساد الاداري والمالي**، عمان: دار الايام للنشر والتوزيع، 2014، ص22.

[5]– بوحنية قوي، **الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية والادارية في الدول المغاربية**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2018،ص 149.

وضمن السياق ذاته نرى أن أسباب الرشوة واتساع نطاق تداولها يعود إلى جملة من العوامل أهمها تعقيد الإجراءات الإدارية وسوء استخدام الروتين، التطبيق غير العملي وغير المنطقي للوائح والتعليمات....إلخ.[1]

الإنحرافات التنظيمية: ويقصد بها تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف في أثناء تأديته لمهمات وظيفته والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل ومن أهمها:

- عدم احترام العمل .
- التراخي.
- عدم الالتزام بالأوامر وتعليمات الرؤساء.
- عدم تحمل المسؤولية.
- إفشاء اسرار العمل أو التكتم على المعلومات.
- الوساطة.
- المحسوبية.[2]

بالإضافة إلى هذه المظاهر هناك من يضيف اليها:

- التمييز بين المواطنين.
- السرقة.
- تزوير الوثائق والسجلات.[3]

[1]– علاء فرحان طالب، علي الحسين حميدي، مرجع سبق ذكره، ص46.

[2]– بوحنية قوي، مرجع سبق ذكره، ص147–148.

[3]– عبد القادر كاس، التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد بين الواقع والآفاق،ص03.

الشكل رقم(2) يوضح أهم أشكال الفساد التي لخصتها برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP[1]

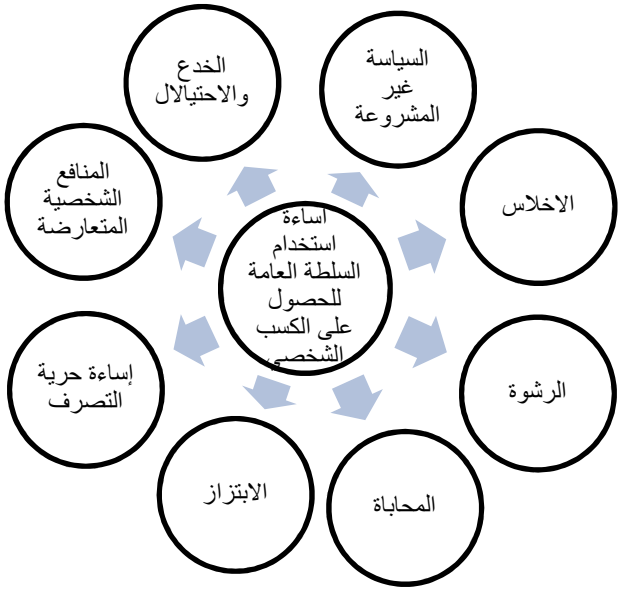

ثالثا: استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي.

لما كانت أسباب الفساد الإداري كبيرة ومتباينة ،فان طرق الوقاية ووسائل العلاج هي الاخرى كبيرة ومتباينة لأنها لابد وانه تتوافق مع اشكال الفساد واسبابه .

1. توسيع دائرة الشفافية والرقابة والمسائلة وضرب مواقع ورموز الفساد الاساسية وتسليط الضوء على الفساد الكبير في اعلى المواقع .
2. إحداث إصلاح إقتصادي واداري ومالي وقضائي لمنع المال العام والمال الخاص .
3. التوجه نحو تحسين أوضاع الدخل المحدود وخاصة العاملين في الدولة والقطاع العام مما يحد من الأندفاع نحو الأساليب غير المشروعة.
4. إعلان الميزانية المالية المخصصة واوجه انفاقها .
5. الاهتمام يوضع نظام الحوافز والمكافئات للأفراد العاملين .[2]

وفي هذا السياق نرفق جدولا يمثل تقرير مؤشر مدركات الفساد الاداري الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية لأعوام (2012-2017) للدول العربية.

[1]- بوحنية قوي، مرجع سبق ذكره، ص 146.

[2]- علاء فرحان طالب، علي الحسين حميدي، مرجع سبق ذكره، ص240.

الجدول رقم 01 : تقرير مؤشر مدركات الفساد الاداري الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية لأعوام (2012-2017) للدول العربية

المرتبة العالمية 2017	البلد	درجة 2012	درجة 2013	درجة 2014	درجة 2015	درجة 2016	درجة 2017
29	قطر	68	68	69	71	61	63
21	الامارات	68	69	70	70	66	71
103	البحرين	51	48	49	51	43	36
68	عمان	47	47	45	45	45	44
59	الاردن	48	45	49	53	48	48
85	الكويت	44	43	44	49	41	39
74	تونس	41	41	40	38	41	42
81	المغرب	37	37	39	36	37	40
57	السعودية	44	46	49	52	46	49
112	الجزائر	34	36	36	36	34	33
143	لبنان	30	28	27	28	28	28
17	مصر	32	32	37	36	34	32
54	موريتانيا	57	52	54	53	54	50
171	ليبيا	21	15	18	16	14	17
175	اليمن	23	18	19	18	14	16
178	سورية	26	17	20	18	13	14
175	السودان	13	11	11	12	14	16
169	العراق	18	16	16	16	117	18
180	الصومال	08	08	08	08	10	9

المصدر: http// :www.transparency.org- index-2017[1]

رابعا: التجربة الجزائرية في مكافحة الفساد الإداري والمالي:

لقد سعت الجزائر كغيرها من الدول الى اتخاذ عدة تدابير وإجراءات تهدف إلى مكافحة الفساد الإداري ولأن أغلب الاصلاحات اتسمت بالطابع القانوني بصفة عامة، إلا أن الاجراءات المتخذة تنوعت من

[1]- من أعداد الباحثتين بالاعتماد على تقرير منظمة الشفافية العالمية.

وضع إطار قانوني عام للوقاية من الفساد ومكافحته باعتباره الداء الاساسي والمعضلة المستعصية لتتوالى الاصلاحات باستحداث قانون اساسي عام للوظيفة العمومية يتضمن مقترحات جريئة وحساسة.

وقد تضمن هذا النص أحكام عامة حددت أهداف هذا القانون في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته ويتطابق هذا القانون مع كافة الاتفاقيات الدولية الاقليمية والعالمية المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته من بينها إتفاقية منظمة الدول الأمريكية في 29مارس1996، واتفاقيات الاتحاد الافريقي للوقاية من الفساد ومحاربته التي تم اعتمادها ب12يوليو 2003 واتفاقية الأمم المتحدة التي تم اعتمادها في31 اكتوبر 2003 والتي صادقت عليها الجزائر بتاريخ 25 أبريل 2004.[1]

بعدها قام المشرع الجزائري بسن قانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المؤرخ في 20فبراير 2006.[2]

الهيئات الادارية المكلفة بمكافحة الفساد الاداري:

1) المفتشية العامة للمالية: تم انشاء المفتشة العامة للمالية سنة 1980 بموجب المرسوم رقم 35 المؤرخ في1980/03/01 من أهم أعمالها صلاحية المراقبة المالية على كافة المؤسسات بما في ذلك مصالح الدولة والجماعات العمومية واللامركزية وكل المؤسسات ذات الطابع الاداري.

2) مجلس المحاسبة: أنشأ سنة 1980 ليمارس رقابة ذو طابعين إداري وقضائي على الدولة أو الهيئات التابعة لها في تسيير الاموال العمومية مهما كان وضعها القانوني.

3) الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد: هي هيئة وطنية إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي مهمتها اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد وتجسيد مبادئ دولة القانون تتكون الهيئة من 06 اعضاء يعينون بموجب مرسوم رئاسي لمدة 5سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وتتكون من مجلس اليقظة والتقييم ومديرية الوقاية والتحسيس ومديرية التحاليل والتحقيقات، صدرت بموجب القانون 01/06.[3]

ولقد شرعت الهيئة في التحقيق في 40 قرضا بنكيا على مستوى كافة التراب الوطني كما قامت بأمر من رئيس الجمهورية بفتح أكبر ملفات الفساد في الجزائر والتي تمس قطاعات حساسة مثل الفلاحة والري والتجارة والصناعات الالكترونية، الجمارك والبنوك.[4]

---

[1]- عبد القادر كاس، مرجع سبق ذكره، ص09.

[2]-بوحنية قوي، مرجع سبق ذكره، ص153.

[3]- مجبور فازية، **اصلاح الدولة ومكافحة الفساد في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص التنظيم والسياسة العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 15 جوان 2015، ص125.

[4]- مجبور فازية، نفس المرجع، ص126.

لكن ما يعاب على هاته الهيئة من خلال قانون الوقاية من الفساد ومكافحته تغليب الطابع الاستشاري والتحسيس على مهامها فهي هيئة وقاية وليست مكافحة.

المطلب الثالث: الخدمة العمومية ودوروها في تحسين الأداء الوظيفي.

لا يخفى علينا أن كل الدول تواجهها رهانات مرتبطة بالتغيرات والتطورات التي أفرزتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي ساهمت بشكل كبير و مباشر في التأثير على القيم والمبادئ للكادر البشري المؤدي للخدمات العمومية في المرافق العمومية وكذا على جمهور المرتفقين على حد سواء. الامر الذي انعكس بشكل مباشر على الخدمات ونوعيتها التي تسهر الدولة على توفيرها لكل مواطنيها، ومن هنا بدأ إهتمام كل الدول بمسألة الادارة وبالقيم ومحاولة إبراز أهمية هذه الاخيرة في توفير الخدمات العمومية والبحث عن الآليات التي تمكن المرافق العامة من اداء المهام المنوطة بها بشكل يضمن تحسين الأداء الوظيفي.

وفي هذا السياق يجب ضبط بعض المصطلحات على غرار الخدمة العمومية، الأداء الوظيفي.

الخدمة العمومية: إن مصطلح الخدمة العمومية يوحي الى تلك الرابطة التي تجمع بين الادارة العامة الحكومية والمواطنين، على مستوى تلبية الرغبات وإشباع الحاجات المختلفة للأفراد من طرف الجهات الادارية.[1]

الأداء الوظيفي: هو الأثر الصافي لجهود الفرد التي تبدأ بالقدرات وإدراك الدور والمهام، والذي بالتالي يشير إلى درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد.[2]

أولا: كيفية تحسين أداء الخدمة العمومية:إن تقديم الخدمة العمومية للمتعامل على أحسن وجه وأقل تكلفة وأسرع وقت، أصبح من متطلبات الادارة العامة المعاصرة، سعيا الى تحقيق رضا هذا المتعامل. فإن طرق تقديم الخدمة العمومية اليوم مختلفة بما يتماشى وحاجته ومتطلبات المعاملات الادارية في ظل عصر رقمي.

إن الادارة الالكترونية هي الوسيلة لتحقيق متطلبات الحداثة والتطور الذي يشهده العالم اليوم، إذ تلعب دورا كبيرا في تحسين تقديم الخدمة العمومية وذلك من خلال سرعة استجابتها لمختلف الحاجات ودقة أدائها.[1]

---

[1]– ضالع بخالد، **آليات تحسين الخدمة العمومية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة وتسيير الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولاي الطاهر سعيدة، 2018/2017، ص 10،11.

[2]– موساوي حليمة، دور الاتصال المؤسساتي في رفع الاداء الوظيفي في إدارة الجماعات المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص، رسم السياسية العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، جوان 2015،ص43.

وفي هذا الإطار سعت الدولة الجزائرية لتحسين الخدمة العمومية حيث مكنت هذه الإصلاحات من تحسين جودة الخدمة العمومية ويمكن تفعيل ذلك في ما يلي:

1. تفعيل جهاز الرقابة.

تستهدف وظيفة الرقابة على أعمال الإدارة في النظام الجزائري لحماية المصلحة من التخريب والفساد والتلاعب والاستغلال والتبذير.

فالرقابة على أعمال الإدارة العامة هي ضمان عدم خروج الأنشطة الإدارية عن هدف تحقيق هدف المصلحة العامة.[2]

2- الخدمات العامة الالكترونية:

سطرت الحكومة الجزائرية مشروع الحكومة الالكترونية منذ سنوات، حيث يندرج ضمن المبادرات والمشاريع التنموية التي تبنتها الحكومة الجزائرية، والذي صدر في ديسمبر 2008 وهو أول وثيقة تحمل معالم برنامج إدارة الكترونية متكاملة في الجزائر وحسب ماجاء على لسان وزير البريد السيد موسى بن حمادي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال السابق أن وزارة البريد والتكنولوجيا الاعلام والاتصال تؤكد أن مشروع الجزائر الالكترونية يرمي الى تعميم استعمال التكنولوجيا المتطورة في كافة الادارة الوطنية وبناء مجتمع المعلوماتية.[3]

يتعين التوجه لتحسين الاداء الوظيفي من خلال الخدمة العمومية من انتهاج الاصلاحات المتعلقة بالأدوات المادية المستخدمة في المرافق العمومية الى ثقافة تقوم على باعتبار أن الموظفين العموميين هم المنفذون والقائمون على تجسيد الاصلاحات التي تريد الدولة القيام بها لتحسين الخدمات العمومية المقدمة لجمهور المرتفقين ويتعين الاعتماد على التدريب كآلية للإدارة بالمرفق العمومي كأدات لتحسين الاداء الوظيفي.[4]

---

[1]- دخيلي عبد الله، دور الادارة الالكترونية في تحسين اداء الخدمة العمومية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016، ص42.

[2]- حاكمي حمزة، إصلاح الخدمة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسات العامة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، 2016/2015 ص52.

[3]- دخيلي عبد الله، مرجع سبق ذكره،ص73.

[4]-بولقواس سناء، الادارة بالقيم كمدخل لدمج مفهوم الأداء في الخدمة العمومية وتجسيد الجودة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد الثالث، جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحي،(ب.س.ن)، ص219.

حيث أن هناك ارتباط وثيق بين جودة الخدمة العامة وبين الاداء الوظيفي من حيث مستوى الاخلاق المهنية لموظفي المرافق العامة، لأن الإدارة ماهي إلا ضوابط ومبادئ تحكم أداء الموظفين بما يضمن جودة وفعالية أداء المرفق العام للخدمة العمومية.

خلاصة واستنتاجات:

من خلال هذا الفصل تم تعريف الإصلاح الإداري والأهداف المتعلقة به والآليات . فالإصلاح الإداري هو عملية تعبير واعية على مستوى القطاع العام بغرض هيكلتها وتحسين جودة ونوعية القوى العاملة لديها.

ومن خلال هذا الفصل تم التعرف أيضا على التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. ومن خلال الدراسات التي تناولت موضوع التنمية المستدامة فإن للتنمية المستدامة مبادئ ومؤشرات تسمح بقياس مدى تقدم الدولة أو الجماعات المحلية في تحقيق التنمية.

ولأن الإصلاح الإداري يلعب دورا مهما في دفع عجلة التنمية المستدامة وتعزيز قدرتها على تحقيق غايتها ويجب ألا يتحرك في فلك منفصل أو مستقل ولتجسيد الإصلاحات الإدارية والسير في طريق التنمية لابد من مكافحة الفساد المالي والإداري ووضع استراتيجيات للحد منه.

ولأن كل الدول تواجهها رهانات مرتبطة بالتغييرات والتطورات والذي انعكس بشكل مباشر على الخدمات ونوعيتها التي تسهر الدولة على توفيرها لكل مواطنيها، يتعين التوجه لتحسين الأداء الوظيفي من خلال الخدمة العمومية، إلى انتهاج الإصلاحات المتعلقة بالأدوات المادية المستخدمة في المرافق العمومية وتأهيل الكادر البشري بالتدريب كأداة لتحسين الأداء الوظيفي.

الفصل الثاني

أثر إصلاح الادارة المحلية على التنمية المستدامة

أن تطور الادارة المحلية أصبح ضرورة حتمية، الامر الذي يهدف أولا إلى خلق إدارة مؤهلة وقادرة على بناء نظام متطور للإدارة المحلية، ولا يتأنى ذلك إلا إذا تم الانسجام بين القوانين والمراسيم وظروف التطو،ر ضف إلى ذلك المزيد من الشفافية والنزاهة والقضاء على الفساد بمختلف إشكاله.

فلا يخفى علينا أن الادارة المحلية في الجزائر قد واجهت في مطلع القرن العشرين مجموعة من التحولات التي شهدها العالم وهي تحويلات سريعة والتي حولت مجرى التاريخ منها الثورة التكنولوجية، الحضارية ولذا حظيت الادارة المحلية بالاهتمام المتزايد كونها الفاعل الأول في تحريك عجلة التنمية المستدامة وأكثر كفاءة في اشباع الحاجات المحلية.

في هذا الفصل سنذكر أثر هاته الاصلاحات التي دخلت على الادارة المحلية على التنمية المستدامة وهذا ما سنتناوله في المبحث الأول بحيث سوف يتم التطرق الى واقع الاصلاح بداية بقانون البلدية وصولا الى قانون الولاية وأهم التعديلات التي طرأت عليها بالإضافة أثر هذا في المبحث الثاني أما المبحث الثالث والأخير وهو الشق المهم في هذا البحث والذي سوف تتعرض فيه الى الدراسة التطبيقية والاسقاط يكون على بلدية أدرار وأهم الاصلاحات المحققة فيها ومدى تأثيرها على المسار التنموي للبلدية.

المبحث الاول: واقع اصلاح الجماعات المحلية

امام المسؤوليات المتزايدة وحاجات الافراد التي لاتكاد تنتهي جعلت الدولة من الجماعات المحلية شريكا اساسيا في إدارة شؤون المجتمع المحلي، وممثلا لها في الاقاليم المحلية حيث تمالتوسيع من صلاحيتها خاصة في المجال التنموي وذلك منخلال إحداث اصلاحات واسعة في منظومة الجماعات المحلية بداية التسعينات، والتي مست مختلف المجالات خاصة مجال التنمية المستدامة، حيث كان لهذه الاصلاحات الأثر الكبير على مجالات التنمية، فقد صدرت جملة من القوانين التي تعزز دور الجماعات المحلية، كما تعتبر البلدية والولاية المحرك الاساسي لعجلة التنمية في المجتمع المحلي.

المطب الاول: إصلاح قانون البلدية 11-10

تعتبر البلدية قاعدة لامركزية نصت عليها جميع دساتير الدولة الجزائرية المستقلة من سنة 1962 الى يومنا هذا، وهي ذات وجود قانوني حسب ما تضمنته المادة 49 من القانون المدني الجزائري.

وفي إطار اصلاح منظومة الجماعات المحلية تم صدور عدة قوانين تنظيمية في كل من الولاية والبلدية ومنه سنتطرق الى قانون البلدية رقم 10/11 المؤرخ في 22 جوان 2011والذي جاء بجملة من الاصلاحات حيث تضمن قانون البلدية10/11 تنظيم البلدية وذلك من خلال تحديد البلدية واسمها ومركزها والاطار الاقليمي لها والهيئات المكونة لها.

فقد جاء في القانون 10/11 أن البلدية هيا الجماعات الاقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة.[1]

وتعتبر من خلال المادة الثانية من نفس القانون بأن البلدية هي القاعدة الاقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.[2]

فمن خلال هذه المادة نجد بأن المشرع يرسى قاعدة أن البلدية مركزا أساسي لممارسة الديمقراطية بمشاركة المواطن في تسيير شؤونه العمومية بنفسه عبر المجلس المحلي المنتخب وحسب قانون البلدية 10/11 تتكون البلدية من هيئتان وهما المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي.

أولا:تسيير المجلس الشعبي البلدي:

يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل شهرين(2) ولا تتعدى مدة كل دورة خمسة (5)أيام، حيث يعد المجلس الشعبي البلدي نظامه الداخلي النموذجي ومحتواه عن طريق التنظيم، ويمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يجتمع في دورة غير عادية كلما اقتضت شؤون البلدية ذلك بطلب من رئيسه أو ثلثي3/2 أعضائه أو بطلب من الوالي أو في حالة ظروف استثنائية مرتبطة بخطر وشيك أو كارثة كبرى يجتمع المجلس البلدي بقوة القانون.[3] وحسب المادة19 من نفس القانون فإن المجلس الشعبي البلدي يعقد دوراته بمقر البلدية إلا أنه في حالة قوة قاهرة معلنة تحول دون الدخول الى مقر البلدية، يمكنه الاجتماع في مكان آخر من اقليم البلدية ، أو خارج اقليم البلدية في مكان يعينه الوالي بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي البلدي.[4]

يحدد رئيس المجلس الشعبي البلدي تاريخ وجدول أعمال دورات المجلس بالتشاور مه الهيئة التنفيذية وترسل الاستدعاءات لدورات المجلس الشعبي البلدي من رئيسه، وتدون في سجل مداولات البلدية.

بحيث يلصق مشروع جدول أعمال الاجتماعات عند مدخل قاعة المداولات وفي الاماكن المخصصة للإعلام الجمهور بمجرد استدعاء اعضاء المجلس الشعبي البلدي.

كما أنه لا تصح اجتماعات المجلس الشعبي البلدي إلا بحضور الاغلبية المطلقة لأعضائه الممارسين ،كما أن جلسات المجلس الشعبي البلدي تعقد علنية وتكون مفتوحة لمواطنين البلدية.

---

[1]– علاء الدين عشي، شرح قانون البلدية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر، 2011، ص60.

[2]–عبد الكريم ماروك، الميسر في شرح قانون البلدية الجزائري، مكتبة زين الحقوقية والادبية: الجزائر، الطبعة الاولى، 2013، ص31.

[3]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المرسوم التنفيذي رقم 10/11 المؤرخ في 20 رجب 1432، الموافق ل22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد 37 الصادر بتاريخ أول شعبان عام 1432 الموافق ل3 يونيو2011، ص07 08.

[4]– المرجع نفسه، ص08.

وتكون مغلقة في الحالات التأديبية للمنتخبين ودراسة المسائل المرتبطة بالحفاظ على النظام العام فقط.[1]

لجان المجلس الشعبي البلدي:

يشكل المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه ويحدد عدد اللجان الدائمة كما يأتي:

1) ثلاث لجان بالنسبة للبلديات التي يبلغ عدد سكانها 20.000 نسمة أو أقل.
2) أربع(4) لجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20.001 إلى 50.000نسمة.
3) خمس(5 لجان) بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها بين50.001 إلى 100.000 نسمة.
4) ست(6) لجان بالنسبة للبلديات التي يفوق عدد سكانها 100.000 نسمة.[2]

وحسب المادة 32 من نفس القانون السابق فإن اللجان الدائمة تحدث بمداولة مصادق عليها بأغلبية أعضاء المجلس الشعبي البلدي بناء على اقتراح من رئيسه.

كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يشكل من بين أعضائه لجنة خاصة لدراسة موضوع محدد يدخل في اختصاصه. وتتشكل اللجنة الخاصة بناء على اقتراح من رئيس المجلس الشعبي البلدي عن طريق مداولة المجلس مصادق عليها بأغلبية أعضائه كما تنتخب كل لجنة رئيسا من بين أعضائها وتجتمع اللجان بناء على استدعاء من رئيسها بعد إعلام رئيس م. ش .ب.[3]

نظام المداولات: يعالج م. ش. ب. الشؤون التي تدخل في مجال اختصاصه عن طريق المداولات ويجب أن تجري وتحرر مداولات وأشغال م. ش. ب. باللغة العربية، بحيث تحرر المداولات وتسجل حسب ترتيبها الزمني في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه من رئيس المحكمة المختصة إقليميا.[4]

وحسب المادة 55 من القانون10/11 فإن هذه المداولات توقع أثناء الجلسة من جميع الأعضاء الحاضرين عند التصويت ويودع رئيس م. ش. ب. المداولات في أجل ثمانية أيام لدى الوالي مقابل وصل بالاستلام ولا تنفذ هذه المداولات المتضمنة ما يأتي:

- الميزانيات والحسابات.
- قبول الهيئات والوصايا الأجنبية.
- اتفاقيات التوأمة.
- التنازل عن الأملاك العقارية للبلدية.

[1]–المادة 26 من قانون البلدية 10/11.

[2]– عبد الكريم ماروك، مرجع سبق ذكره، ص53.

[3]– عبد العزيز بوتقليقة، قانون الجماعات الاقليمية، الامانة العامة للحكومة،2012، ص09.

[4]– نفس المرجع، ص11–12.

يتم بطلان المداولة إذا تعارضت مصالح م. ش .ب أو أي عضو منه مع الموضوع المعالج ويتم إثبات بطلانها بقرار من الوالي.[1]

ثانيا: رئيس المجلس الشعبي البلدي:ينتخب رئيس م. ش. ب للعهدة الانتخابية طبقا لأحكام القانون البلدي 10/11، ويمارس السلطات باسم الجماعات الإقليمية التي يمثلها وباسم الدولة، كما يجب على رئيس م. ش. ب. أن يقيم بصفة دائمة وفعلية بإقليم البلدية. وينصب الرئيس المنتخب في مهامه بمقر البلدية خلال الخمسة عشر(15) يوما على الأكثر التي تلي إعلان نتائج الانتخابات.

وحسب القانون الجديد بعد محضر بين رئيس م. ش. ب المنتهية عهدته والرئيس الجديد خلال ثمانية أيام التي تلي تنصيبه وترسل نسخة منه إلى الوالي.[2]

ويساعد رئيس م. ش. ب. نائبان (2) أو عدة نواب.

1) نائبان بالنسبة للبلديات ذات م. ش. ب. المتكون من 07 إلى 09 مقاعد.
2) ثلاث نواب بالنسبة للبلديات ذات م. ش. ب. المكون من أحد عشر(11) مقعدا.
3) أربعة نواب بالنسبة للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من خمسة عشر(15) مقعدا.

صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي: يرأس رئيس المجلس الشعبي المجلس الشعبي البلدي ويسهر على تنفيذ مداولات م. ش.ب. كما ينفذ رئيس م. ش.ب. ميزانية البلدية وهو الآمر بالصرف بالإضافة إلى قيامه برقابة المجلس باسم البلدية وعلى جميع التصرفات الخاصة بالمحافظة على الامتلاك والحقوق المكونة للممتلكات البلدية وإدارتها.[3]

صلاحيات البلدية

في إطار مساهمة الإدارة المحلية في مجال التنمية المستدامة فقد منح المشرع الجزائري لها عدة صلاحيات من شأنها مواكبة التطورات الإدارية وضمان سيرورة عجلة التنمية.

وحسب المادة107 من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها، تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا، وفي إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية.[4]

ويشارك المجلس الشعبي البلدي في إجراءات إعداد عملية تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما كما تخضع إقامة أي مشروع استثمار أو تجهيز على إقليم البلدية يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي. وتبادر البلدية

[1]– علاء الدين عشي، مرجع سبق ذكره، ص74.75.
[2]– نفس المرجع، ص75.76
[3]– عبد العزيز بوتفليقة، مرجع سبق ذكره، ص14
[4]– عبد العزيز بوتفليقة، مرجع سبق ذكره،18.

بالعمليات المرتبطة بتهيئة الهياكل والتجهيزات الخاصة بالشبكات التابعة لاختصاصها وكذا العمليات المتعلقة بتسييرها وصيانتها.[1]

المطلب الثاني: الولاية على ضوء القانون 07/12

من خلال الإصلاحات التي طرأت على منظومة الجماعات المحلية نشير في هذا الصدد الى إصلاح الولاية على اثر القانون 07/12 الذي جاء بجملة من الإصلاحات أبرزها تحديد الهيئات المكونة للولاية، وبعض الأحكام التنظيمية الأخرى.

أ.هيئات الولاية:

طبقا لما جاء به القانون نجد أن الولاية تتكون من (03) هيئات، هيئة ممثلة في المجلس الشعبي الولائي، الوالي وإدارة تحت سلطة الوالي، كل هذا سنفصله على النحو التالي:

1المجلس الشعبي الولائي:

يعتبر المجلس الشعبي الولائي هيئة أساسة وحتمية في تشكيل سير إدارة الولاية، بحيث نجد انه يتم الإشراف على شؤون الولاية مجلس منتخب وهو عبارة عن هيئة مداولة وهو ما سنتناوله فيما يلي:

اللجان الدائمة

جاء قانون الولاية الجديد أكثر ضبطا وتنظيما للجان الدائمة للمجلس الشعبي الولائي حيث نصت المادة 33 من القانون 07/12 أنه " يشكل المجلس الشعبي الولائي من بين أعضاءه لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه ولا سيما المتعلقة منها بما يأتي:

- التربية والتعليم العالي والتكوين المهني.
- الاقتصاد والمالية[2] .
- الصحة والنظافة وحماية البيئة.
- الاتصال وتكنولوجيا الإعلام.
- تهيئة الإقليم والنقل.
- التعمير والسكن .
- الري والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة.
- الشؤون الاجتماعية والثقافية والشؤون الدينية والوقف والرياضة والشباب.
- التنمية المحلية والتجهيز والاستثمار والتشغيل . "[3]

اللجان الخاصة

[1]– نفس المرجع ،ص 19.

[2]–محمد الصغير بعلي، الولاية في القانون الاداري الجزائري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2014، ص190.

[3]– محمد الصغير بعلي، مرجع سبق ذكره،ص 190.

يتم إنشاء هذه اللجان عن طريق المجلس الشعبي الولائي التي تتشكل بناء على اقتراح من رئيس المجلس الشعبي الولائي بواسطة مداولة يصادق عليها أغلبية أعضاءه، وتقدم اللجنة نتائج أعمالها لرئيس المجلس الشعبي الولائي، وأجاز المشرع لهذه اللجان دعوة أي شخص يمكنه تقديم معلومات مفيدة للأشغال أي لجنة، وهذا مانصت عليه المادة 34 من القانون 12 -07 .

دورات المجلس الشعبي االولائي:

تتمثل الإصلاحات التي جاء بها قانون الولاية بخصوص المجلس الشعبي الولائي في نص المادة 15 التي بينت لنا أنها في حالة كارثة طبيعية يجتمع المجلس الولائي بقوة القانون، حيث تجد أن المشرع ألزم المجلس الولائي بالانعقاد في الظروف الاستثنائية وفي الكوارث الطبيعية وغيرها من الظروف الطارئة، كما نجد أيضا أن المادة 64 من هذا القانون حملت جديدا فيمت يخص غياب رئيس المجلس عن دورتين عاديتين دون عذر مقبول فانه يكون في وضعية التخلي عن العهدة بعد مداولة المجلس.
أما فيما يخص مكان انعقاد المجلس لدوراته نصت المادة22 من القانون 07/12 أن
المجلس الشعبي الولائي يعقد مختلف دوراته في المقرات المخصصة للمجلس، وفي حالة وجود قوة قاهرة تحول دون الدخول لمقر المجلس الشعبي الولائي يمكن للمجلس أن يجتمع في مكان آخر داخل اقليم الولاية بعد التشاور مع الوالي وهذا طبقا لنص المادة 23 من قانون الولاية.[1].

ب.الوالي

يعد منصب الوالي من المناصب السامية في الدولة ويعين بمرسوم رئاسي يتخذ في مجلس الوزراءبناء على تقرير من وزير الداخلية طبقا لنص المادة 78 من نص الدستور.[2]

.1صلاحيات الوالي

لقد عهد المشرع على الوالي بالقيام بصلاحيات متنوعة منها ما يعود اليه بصفته ممثلا للدولة ،منها مايعود اليه بصفته ممثلا للولاية ،ومنا ايضا ما يعود اليه بصفته ممثلا للهيئة التنفيذية للمجلس الشعبي الولائي.

بصفته ممثلا للدولة:

نصت المادة 110 من قانون الولاية على أن" الوالي ممثلا للدولة على مستوى الولاية وهو مفوض الحكومة"ويعتبر حلقة وصل بين الولاية والحكومة وبهذه الصفة فانه:

-يكلف الوالي بالسهر على القوانين.

- يقوم باختصاصات الضبط الاداري والذي يوضح فيه حق الادارة في فرض القيود على الافراد.

- ينسق ويراقب نشاط المصالح الغير ممركزة للدولة.

[1]-عبد العزيز بوتفليقة، مرجع سبق ذكره،ص07.

[2]- محمد الصغير بعلي، القانون الاداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة،2013، ص213.

-يلزم قانونا باتخاذ كل الاجراءات التي يراها مناسبة لتحقيق هدف المحافظة على النظام العام والامن والسلامة والسكينة العمومية.

-يعاهد اليه تنفيذ تعليمات مختلف الوزراء على مستوى اقليمه.[1]

بصفته ممثلا للولاية

-يمثل الولاية في جميع اعمال الحياة المدنية والادارية وكذا تمثيلها على المستوى القضاء.

- يمثل الولاية في مختلف التظاهرات الرسمية وذلك استنادا لما جاء في الفقرة الاولى من نص المادة 105 من القانون 07/12.

-يسهر بصفته ممثلا للولاية على التنظيم الهيكيلي لهذه الاجهزة يراقب أعمالها عن طريق سلطة التوجيه ومراقبة أعمال موظفيه عن طريق الاوامر والتعليمات والارشادات عن طريق الرقابة على الموظفين.

-يعد آمر بالصرف على مستوى الولاية ويعد مشروع الميزانية ليعرضها على المجلس الشعبي الولائي ويتولى تنفيذها بعد المصادقة عليها من طرف المجلس الشعبي الولائي.

المطلب الثالث: تقييم إصلاحات الإدارة المحلية

قامت الدولة بعدة إصلاحات على منظومة الجماعات المحلية،التي مست العديد من الجوانب على رأسها الإصلاحات السياسية ،الإدارية،المالية والاقتصادية وهذا من أجل تطوير الجماعات المحلية حيث شهدت هذه الإصلاحات عدة انجازات تتماشى مع التغيرات الواسعة لهذه الجماعات ، إلا أن هذه الانجازات تبقى محدودة مقارنة بحجم الإصلاحات المكرسة وبالنتيجة لا يمكنها الاضطلاع بالدور المحدد لها بسبب تراكم النقائص وتعدد الإخفاقات.

من خلال عملية الإصلاح التي تبنتها الدولة للجماعات المحلية نبين الانجازات التي أسفر عنها الإصلاح فيما يلي:

أولا: توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة:

من بين الانجازات التي جاء بها القانون 03/12 الخاص بتوسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة،تم الرفع من نسبة تمثيلها على المستوى المحلي الى30%حيث يعتبر كإنجاز لها في تعزيز تمثيلها على المستويات المنتخبة،،فلقد فرضت نفسها في المجال السياسي بحيث نجد أن نسبة مشاركتها قد ارتفعت الى400 امرأة بالمجالس البلدية و 595بالمجالس الولائية، فنلاحظ آن الانتخابات المحلية الأخيرة التي جرت في 23نوفمبر 2017 عرفت ارتفاعا في نسبة مشاركة المرأة 4100امرأة في المجالس البلدية و595 بالمجالس الولائية.[2]

[1]-عبد العزيز بوتفليقة، مرجع سبق ذكره،ص18.

[2]- يحياوي خالد، صناد فواز، الاصلاح المحلي في الجزائر بين الانجازات والاخفاقات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية،2018/2017، ص48.

ثانيا: زيادة مشاركة الفرد السياسية على المستوى المحلي:

شهدت المشاركة السياسية للفرد زيادة نوعية في الانتخابات المحلية الأخيرة لسنة 2017 بلغت نسبة المشاركة44.96%بالنسبة للمجالس الولائية و46.83%بالنسبة للمجالس البلدية حيث تفوق تلك المسجلة خلال محليات2012 ،حيث بلغت نسبة المشاركة آنذاك 42.92%بالنسبة للمجالس الولائية و44.66% بالنسبة للمجالس البلدية.[1]

ولقد حقق الإصلاح المحلي انجازات معتبرة مهمة في المجال الإداري، كرست بتحقيق الانجازات التالية:

أولا :الزيادة من عدد لجان المجالس المحلية:

وتكثيف أعضاء المجلس الشعبي البلدي ورفع من حصة كل مجلس للتعداد السكاني في كل بلدية،حيث نجد أن الحد الأدنى لتشكيلة المجلس الشعبي البلدي رفع من 07 إلى 13 عضوا، هذا ما يتيح أكثر فرص للالتحاق بالمجلس لسكان البلدية، وهو ما يعتبر كإنجاز سعت إليه الدولة من خلال الإصلاحات التي قامت بها على المستوى المحلي.

يعتبر إصلاح الإدارة المحلية من أهم الانجازات التي أتى بها الإصلاح المحلي تقنية رقمنة وثائق الحالة المدنية من خلال اعداد مايسمى بالسجلات الوطنية الرقمية للحالة المدنية ، وإنشاء السجل الوطني الالي لرقمنة المركبات الذي يمكن المواطن من الحصول على بطاقة الترقيم بصفة آلية دون التنقل لولاية التسجيل وهو ماأعتبر إنجاز أزاح عن السكان المحليين حملا كبيرا من البيروقراطية ليتم فيما بعد برقمنة البطاقة الرمادية التي دخل عليها عدة تغيرات وتحسينات الأمر الذي ارقى بتحسين الخدمة العمومية.

إن برامج الاستثمارات العمومية التي تبنتها الجزائر لعبت دورا مهما في رفع معدلات النمو الاقتصادي، بل أصبحت بمثابة داعما أساسيا للتنمية الاقتصادية وداعما أساسيا للقطاعات الأخرى، وفي هذا الصدد نشير الى قطاع الاشغال العمومية والبناء الذي يأخذ حصتها على التوالي (142مليار دينار، 600مليار دينار،حوالي2940 مليار دينار)أي بمعدل النمو حوالي 8% في المتوسط من خلال الفترة ، اضافة الى قطاع الفلاحة من خلال مختلف برامج الدعم بمعدل النمو 6.3% في المتوسط خلال الفترة، أما فيما يخص القطاع الصناعي فقد سجل نسبة نمو ضعيفة في حدود 2.6%.[2]

بالرغم من الإصلاحات التي كرستها الدولة في إطار إصلاح منظومة الجماعات المحلية، إلا أنا هذه الأخيرة عرفت إخفاقات بسبب تراكم النقائص، وتعدد الفجوات السياسية والمتمثلة فيما يلي:

[1]– يحياوي خالد، صناد فواد، مرجع سبق ذكره، ص48.

[2]– يحياوي خالد، صناد فواز، المرجع نفسه، ص 58.

نجد أن ربط المشاركة السياسية للمرأة بنظاما الحصص لم يحقق إجماع الهيئات التي تسعى الى تفعيل هذه المشاركة، فتواجد المرأة في المجالس المنتخبة لم يحقق التمثيل الفعلي والنوعي، حيث أن النسب المحددة لم تكن بناء على معايير مدروسة ولم تبنى إلا على أساس عدد السكان والمقاعد، فهنا كمقرات الدوائر التي تختلف عن بلديات لا تتجاوز 20.000 نسمة وهذا مابين لنا نوع من التمييز بين المناطق.

إن الإدارة الالكترونية في الجزائر لازالت في مهدها، أي أنها تنمو ببطء مقارنة بالدول العربية والأجنبية التي كانت السابقة في تبني مدخل الإدارة الالكترونية، بحيث نجد أنه مازال هناك إدارات لم تطبق فيها نظاما الإدارة الالكترونية. من بين الإخفاقات الأخطار التي تهدد أمن المعلومات، وكذا عدم كفاءة بعض الموظفين في هذا المجال الذي يعود إلى نقص الدورات التدريبية للموظفين.

المبحث الثاني: أثر الإصلاحات على مجالات التنمية المستدامة:

بما ان التطور بالمجتمعات هدف أساسي تسعى إلى بلوغه كل الدول النامية، فان ذلك لا يتحقق إلا بتحقيق تنمية شاملة تشمل كل المجالات والمستويات، والجزائر كغيرها من الدول التي تسعى الى أحدث تنمية مستدامة، ومن اجل تنمية المجتمع وإدارة شؤون المواطنين، وذلك من خلال الإصلاحات الأخيرة التي عرفتها منظومة الجماعات المحلية، وكان لهذه الإصلاحات اثر كبير على مجالات التنمية المستدامة خاصة المجال الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول:انعكاس الإصلاحات على المجال الاقتصادي والاجتماعي

أولا:انعكاس الإصلاحات على المجال الاقتصادي

لقد كان لإصلاح الجماعات المحلية انعكاس كبير على مجالات التنمية المستدامة، ومنها المجال الاقتصادي الذي يعتبر القلب النابض للتنمية المستدامة، فمن الإصلاحات التي عرفتها الجماعات المحلية عرف المجال الاقتصادي تحولات كثيرة، حيث تعمل المجالس الشعبية المحلية على تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تطور الأنشطة الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات الاقتصادية على مستوى الولاية، بالإضافة الى انشاء الهياكل الاساسية الاقتصادية.

لقد ساهم اصلاح منظومة الجماعات المحلية في اعادة اعمار الارياف، وذلك من خلال دعم الفلاحين بتقديم امتيازات مختلفةكالقروض وانشاء برامج لدعم السكن لتشجيعهم على البقاء في اراضيهم ما ينعكس ايجابيا على الحالة الاقتصادية والمساهمة في زيادة الانتاج الفلاحي والمساهمة في امتصاص جزء من البطالة ولعب دور في تحقيق التنمية الفلاحية. كما ساهم السماح للجماعات المحلية بإنشاء مؤسسات اقتصادية في انشاء بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي ساهمت بدورها بامتصاص نسبة البطالة وتوفير بعض المنتوجات محليا بدلا من استيرادها من الخارج.[1]

[1] زرقاوي رتيبة، مرجع سبق ذكره، ص 105.

ثانيا:انعكاس الإصلاحات على المجال الاجتماعي

كما نلاحظ أيضا انه مع مطلع التسعينات قد حدث تغير كبير في الوضع الاجتماعي.و ذلك من خلال تعميم التعليم وتشجيعه في الولايات والبلديات والقرى، حيث عرف عدد المؤسسات التعليمية ارتفاع كبير، وذلك من خلال انجاز في كل بلدية، مدرسة وإكماليه وثانوية،بعدما كنت تتركز في المدن الكبرى فقط، بالإضافة الى الجامعات التي عرفت هي الاخرى ارتفاع ملحوظ. إضافة الى هذه الإنجازات في مجال التعليم، قامت الجماعات المحلية بتسهيلات كبيرة من اجل تعميم التعليم على كل الفئات، وذلك من خلال انشاء الاقامات الجامعية وتوفير النقل المدرسي ووضع منحة لكل متمدرس، بالإضافة الى محو الامية وتشجيع التعليم التحضيري...الخ.

والسكن هو الاخر عرف ارتفاع كبير منذ التسعينيات، حيث تم انجاز عدد هائل من الوحدات السكنية بمختلف أنواعها، فقد ظهرت أنماط سكنية جديدة في هذه الفترة، مثل السكن الحضري والسكن الاجتماعي...الخ.

الى جانب التعليم والسكن والصحة أيضا حظيت بالاهتمام الكبير على مستوى المجالس الشعبية المحلية، حيث أصبح بإمكان البلديات التكفل بإنجاز المراكز الصحية وقاعات العلاج وصيانتها، مما يسمح للمواطنين بالاستفادة من خدمات هذه المراكز وقاعات العلاج وصيانتها، فالمؤسسات الاستشفائية أيضا عرفت عدة تطورات، أصبح في كل بلدية مركز صحي على الأقل بعدم كان المواطن يتكبد عناء السفر من اجل مداواة ابسط الأمراض كالحمى والتلقيح والإسعافات الأولية...الخ[1].

المطلب الثاني:أثر اصلاح الجماعات المحلية على المستوى السياسي

للهيئات المحلية دور فعال وأساسي في التعبير عن المصالح المحلية وصنع السياسات الخاصة داخل الجسد السياسي على مستوى الدولة، فمن خلال اصلاح منظومة الجامعات المحلية أقربالدولة اصلاحات على المجال السياسي والتي تتمثل فيما يلي:

1-تعزيز دور المرأة

لقد شهدت الاصلاحات الاخيرة في الجزائر تعزيز مكانة المرأة في المجتمع وخاصة في الحياة السياسية، وقد تجسد تشجيع المرأة وترقيتها في المشاركة السياسية سواء الوطنية او المحلية من خلال التعديل الدستوري لسنة 2008 في نص المادة 35 منه على انه "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع تمثيلها في المجالس المنتخبة.

اما التعديل الدستوري لسنة 2016 في نص المادة 36 على تشجيع المرأة تولي المناصب والمسؤوليات في الادارات والهيئات العمومية،وصدور القانون العضوي رقم12-03 بتاريخ 12-01-2012، المتعلق بتوسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

[1]-زرقاوي رتيبة، مرجع سبق ذكره، ص 107، 108.

ب-تعزيز المشاركة السياسية لدى الافراد

تعد المشاركة السياسية للأفراد عنصر اساسي في العملية الانتخابية فكلما كانت فرصة المشاركة اوفر، كانت النتائج الانتخابية ايجابية، فالتعديلات اتي اجريت على قانون الانتخابات ساهمت في تفعيل المشاركة السياسية للأفراد من خلال وضع اطر وقواعد المشاركة في العملية الانتخابية وذلك من الناحية المادية وتحضير المتابعة والاشراف.[1]

فالمشاركة السياسية تعتبر حقا وواجبا على الافراد في نفس الوقت، وتتكرس المشاركة الاجتماعية من خلال ابداء الراي في القضايا المثارة في المجتمع ومناقشة السلطات المحلية، ويزيد هذا في اتخاذ القرار.

ج-تعزيز روح الديمقراطية لدى الافراد

من خلال قانون البلدية 11-10 نص على ان المجلس الشعبي البلدي يمثل الإطار العام الذي يتم فيه التعبير عن الدمقراطية المحلية او المكان الذي يمكن للمواطنين تسيير شؤونهم، وتتضمن مشاركة المواطنين في اعمال المجالس المحلية بصفة مباشرة وذلك من خلال العضوية في اللجان التي تشكلها المجالس او استنادا الى علنية الجلسات وعمومية قرارات المجالس المحلية وذلك بصفة غير مباشرة، وحضور المداولات...الخ[2].

المطلب الثالث: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر

بادرت وزارة المالية في الاطار الموجه لدعم النمو وتهيئة الاقاليم بتخصيص 36.5 مليار دينار كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة من خلال المشاريع التالية:

-مشروع حماية الساحل.

-مشروع حماية التنوع البيولوجي.

-انجاز مشروع خاص بالبيئة.

-وضع دراسة خاصة بالبيئة وتهيئة الاقاليم

-مشروع خاص بتوفير الماء للشرب.

-عمليات تحسين المحيط الحضري.

-مشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية.

وفي اطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قررت الوزارة انشاء 600 الف مؤسسة على افاق 2020 بامكانها استقطاب مالا يقل عن 6ملايين منصب شغل مع الاخذ بعين الاعتبار عامل النوعية والانتاجية، وتحديد بعض الفروع الانتاجية ذات الميزة النسبية بغرض إعداده الدخول السوق العالمية. وفي

[1]- يحياوي خالد، صناد فواز، الاصلاح المحلي في الجزائر مرجع سبق ذكره ص14،15،16.

[2]- يحياوي خالد، صناد فواز، المرجع نفسه، ص16،17.

إطار الإنعاش الاقتصادي، تم انجاز عمليات تخص انهاء اشغال اكبر من 10 مراكز دفن النفايات في اهم المراكز الحضرية للبلاد اضافة على هذا هناك أعمال انجزت و اعمال في قيد الانجاز نذكر منها:

-تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من مكانها

-وضع جهاز مراقبة الهواء.

-مشروع انجاز الحضيرة الطبيعية "دنيا" والتي تمتد على مساحة تفوق 200 هكتار بين الجزائر والمدينة الجديدة بسيدي عبد الله[1].

المبحث الثالث: دراسة حالة بلدية أدرار

المطلب الأول: بطاقة فنية حول بلدية أدرار

تقديم بلدية أدرار

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 866/58 المؤرخ في 1958/08/20 تم إنشاء بلدية أدرار كباقي البلديات عبر الوطن، تحتل رقعة جغرافية ذات مساحة محدودة ب633 كلم2 مشتملة على ثمانية (08) قصور وهي على التوالي: أولاد علي، أولاد أوشن، أولاد أونقال، آدغا، بربع، أوقديم، مراقن، تينيلان.

وهيكل لمنشآت جديدة تتربع على مساحة قدرها 1740 م2 منها:

الحالة المدنية التي تم إنشاؤها سنة 1952.

الملحقات هناك ملحق بلدي بقصر آدغا وآخر بـ حي 140 مسكن.

وكالة عقارية التي تم إنشاؤها خلال سنة 1991.

أقسام البلديـة ومصالحها :

بمقتضى المرسوم المؤرخ في 1 جانفي 1960 بدأ تسيير بلدية أدرار متكونة من ثمانية (08) مصالح أساسية هي:

1 . **مصلحة المستخدمين:**

تعنى بضبط المسار المهني للعمال الدائمين والمؤقتين بما فيه الحقوق والواجبات ولها صلاحية التسيير والتكوين الخاص بالموظفين وتضم مكتبين:

- مكتب تسيير المستخدمين: يدرس التوظيف، الترقيات، حركة المستخدمين.
- مكتب التكوينات: الإشراف وتنظيم التكوينات، تنظيم المسابقات.

2 . **مصلحة البرامج :**

تتكلف بإنجاز جميع البرامج التنموية للبلدية وإبرام العقود مع الخواص والمؤسسات العامة، بما فيها برامج التوريد الإنجاز والدراسات وبرامج الخدمات وتتفرع إلى مكتبين:

[1]_نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنماوية في المجتمع الجزائري، دار الكتاب العربي: الجزائر، 2002، ص176، 177.

– مكتب الصفقات: مكلف بإعداد الصفقات مع المؤسسات ومتابعتها إدارياً.

– مكتب متابعة المشاريع: مكلف بالمتابعة الفيزيائية والتقنية لتنفيذ البرامج الميدانية.

يشرف رئيس مصلحة البرامج على هذين المكتبين ويقوم بالتنسيق بينهما وبين المصالح الأخرى[1].

3 .**مصلحة المالية :**

تعمل على إعداد و تحضير الميزانية السنوية والميزانية الإضافية للبلدية وتحصيل إيرادات البلدية وتتفرع إلى ثلاثة مكاتب:

– مكتب النفقات.

– مكتب الميزانية والسجلات والملحقات والارتباطات.

4 .**مصلحة الإيرادات:** تقوم بجمع إيرادات وإحصاء ممتلكات البلدية.

= مكتب الإيرادات. =مكتب الممتلكات

5. **مصلحة التنظيم و الشؤون العامة و الثقافة و قضايا الشباب:**

هذه المصلحة مهمتها تنظيمية بالإضافة إلى العمل على توفير جميع وثائق الحالة المدنية اللازمة للمواطن بالإضافة إلى الاتصالات بجميع شرائح المجتمع المدني بما فيها الجمعيات وهذه المصلحة تتكون من ثلاثة مكاتب:

– مكتب الحالة المدنية.

– مكتب التنظيم و الشؤون العامة.

– مكتب الشؤون الثقافية و الرياضية.

6 . **مصلحة الوسائل العامة:**

تنحصر مهام هذه المصلحة بالتكفل بجميع الوسائل العامة بما فيها حظيرة البلدية والوسائل الضرورية لتسيير مصالح البلدية وتتكون من مكتبين:

– مكتب تسيير الحظيرة.

– مكتب تسيير المخزون.

. **مصلحة السكن و الفلاحة و التنمية الريفية:**

مهام هذه المصلحة تتمثل في استقبال ملفات السكن بما في ذلك السكنات الاجتماعية والتطويرية والريفية وتحضير الملفات والقوائم وإعداد التحقيقات الخاصة بالمرشحين للاستفادة من السكنات وتتفرع هذه إلى مكتبين هما:

– مكتب السكن.

[1] _أجريت المقابلة مع السيد كبير عبد العزيز، رئيس المصلحة التقنية لبلدية ادرار، 29 ابريل 2019 الساعة 9:00، في مكتبه.

– مكتب الفلاحة والتنمية الريفية[1].

8 . **مصلحة الشبكات المختلفة:**

لهذه المصلحة مهام ضرورية تتمثل في جميع الشبكات بما فيها المياه المستعملة وشبكة المياه الصالحة للشرب وشبكة النظافة وشبكة الطرقات والإنارة العمومية، وتعمل على تسييرها بصفة منتظمة وبالدوام و لها ثلاثة مكاتب:

– مكتب شبكات المياه الصالحة للشرب والمستعملة.

– مكتب النظافة والمساحة الخضراء.

– مكتب الطرقات والإنارة العمومية والغاز.

9 . **المصلحة التقنية :**

تتكفل هذه المصلحة بإعداد وتسليم جميع الوثائق المتعلقة بالعمران وتعمل بالتنسيق مع مصلحة التعمير ومكاتب الدراسات لإعداد وثائق التعمير بالإضافة إلى تسيير ممتلكات البلدية وكذا الاحتياطيات العقارية ولها ثلاثة مكاتب:

– مكتب الممتلكات.

– مكتب العمران.

– مكتب النظافة[2].

المطلب الثاني:إمكانيات البلدية وأهم الإصلاحات المحققة ما بين الفترة 2000–2018

من خلال التعرف على بلدية أدرار، بالإضافة إلى دراسة نشأتها وموقعها الجغرافي وتقسيمها الإداري ومصالحها، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى دراسة أهم الإمكانيات التي تتوفر عليها بلدية أدرار، وكذا أهم الإنجازات المحققة مابين الفترة الممتدة(2000–2018).

أولا: إمكانيات بلدية أدرار

سيتم في هذا المطلب تحديد أهم الإمكانيات التي تتميز بها بلدية أدرار، بحيث معرفة الإمكانيات التي تتوفر عليها البلدية من إمكانيات بشرية واقتصادية.

[1] _جريت المقابلة مع السيد كبير عبد العزيز، رئيس المصلحة التقنية لبلدية ادرار، 29 ابريل 2019 الساعة 9:00، في مكتبه.

[2] _جريت المقابلة مع السيد كبير عبد العزيز، رئيس المصلحة التقنية لبلدية ادرار، 29 ابريل 2019 الساعة 9:00، في مكتبه.

أولا- الإمكانيات البشرية:

1- التركيب العمري والجنسي للسكان

يقصد بالتركيب السكاني دراسة الخصائص المختلفة للمجموعات السكانية التي يتألف منها المجتمع، بحيث يمكن معرفة الحالة التعليمية، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية حسب السن والنوع والجدول التالي يوضح لنا التركيب العمري والجنسي لسكان بلدية أدرار في نهاية 2008.

الجدول رقم(02) : التركيب العمري والجنسي لسكان بلدية أدرار في نهاية 2008

الفئة العمرية	الذكور	الإناث	المجموع
0-4 سنة	3982	3837	7820
5-9سنة	3508	3335	6843
10-14 سنة	3536	3450	6986
15-19سنة	3760	3536	7296
20-24سنة	3542	3584	7126
25-29سنة	2845	3244	6089
30-34 سنة	2183	2282	4466
35-39 سنة	2176	2095	4271
40-44 سنة	1971	1903	3874
45-49 سنة 50-54 سنة 55-59 سنة 60-64 سنة 65-69سنة 70-74 سنة 75-79 سنة 80-84 سنة 85 +&	1783 1223 869 547 397 239 185 69 57	1643 968 654 440 357 217 157 69 50	3427 2192 1563 987 754 457 342 138 107
الإجمالي	32874	31863	64737

الجدول من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول يتضح أن التركيب السكاني لبلدية أدرار أن الفئة العمرية الغالبة هيا مابين (0-4) والتي تقدر 7820نسمة، وتليها فئة المراهقين والتي قدرت ب7296 نسمة من اجمالي عدد السكان اما فئة الشباب وهي الفئة الاقل من 39 سنة والتي توصف اقتصاديا بالفئة النشطة التي لها دور تنموي كبير اذا ما اشتغلت والتي تقدر بنسبة(45.17%) من عدد السكان الاجمالي.

في حين يمثل حوالي 1044 نسمة من فئة الشيوخ.

أما من حيث الجنس، فإننا نلاحظ منخلال الجدول أن عدد الجنسين يكاد يكون متقارب، وهذا ماجاءت به احصائيات 2008 حيث يقدر عدد الذكور لبلدية أدرار بحوالي32874 نسمة وتمثل نسبة (50.78%)، ويقدر عدد الإناث بحوالي 31863 نسمة أي ما يمثل (49.21%) من إجمالي عدد سكان بلدية أدرار.

ثانيا: الإمكانيات الاقتصادية:

بما أن بلدية أدرار ذات طابع فلاحي، سيتم أولا التطرق الى القطاع الفلاحي ثم الى قطاع التجارة ثم أهم المنشآت الصناعية.

1- القطاع الفلاحي:

تمت الإشارة في السابق أن بلدية ادرار تتميز بطابعها الفلاحي، وفي اجابة على السؤال كم تقدر المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية في بلدية ادرار؟ أجاب السيد ياسين ديف" تقدر المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية ب 43235 هكتار، غير أن المساحة الفلاحية المستغلة تقدر بحوالي 1877 هكتار، في تقدر نسبة المساحات المسقية 1572 هكتار. أما الباقي من المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية لبلدية أدرار فهو موزع كالآتي:

- 860 هكتار هي مناطق للزراعة التقليدية.
- 4180 هكتار للسطوح الصغيرة والكبيرة.
- 8.5 هكتار مخصصة للغابات.

وفي سؤال آخر يخص المساحة الصالحة للزراعة فقد أجاب أنها "بلغت 2052 هكتار منها 02 استصلاح:

-استصلاح لورشة أعادة التربية المتواجد بطريق مراقن، بالإضافة إلى تعاونية السالمي.

وتوزع المساحة الصالحة للزراعة كالآتي:

-زراعة الحبوب بمساحة 244 هكتار من المساحة الصالحة للزراعة

- زراعة النخيل 1621 هكتار من المساحة الصالحة للزراعة.

اما فيما يخص الزراعة تحت الرش المحوري فقد بلغت مساحتها (117.5) هكتار موزعة كالاتي:

- زراعة الخضروات بمساحة 98.7 هكتار.

-زراعة الاعلاف بمساحة 14 هكتار.

-الزراعات الصناعية 1هكتار."[1]

الإنتاج الفلاحي:

ساهمت المساحات الصالحة للزراعة في زيادة الإنتاج الفلاحي غلى مستوى بلدية أدرار ويتمثل هذا الأخير أساسا في الحبوب والخضر والعلف بالإضافة إلى ثمار النخيل والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03): الإنتاج الفلاحي لبلدية أدرار

النوع	المساحة(الهكتار)	الانتاج(بالقنطار)
الحبوب	244	4816
الطماطم	14.5	2280
البصل	14	1550
البطاطس	8	2000
الخضروات المحمية	8.5	3182
الأعلاف: -الخرطان - الشعير -البشنة -التافسوت	14	20 22 01 01
النخيل:	1621	46400

الجدول من أعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات لمندوب الفلاحي لبلدية أدرار.

02: **الإنتاج الحيواني:**

وفي سؤال عن الانتاج الحيواني في بلدية أدرار أجاب السيد ياسين ديف "أما فيما يخص الإنتاج الحيواني فإن بلدية أدرار تتوفر على منتوج حيواني معتبر، يتمثل فيم يلي:

- الأبقار 180رأس.
- الاغنام10980 رأس.
- الماعز 7870 رأس.
- الخيول 06 خيول.

[1]- أجريت المقابلة مع السيد ياسين ديف، المندوب الفلاحي لبلدية أدرار، يوم 29 أبريل 2019 على الساعة10:00 صباحا، على مستوى مكتبه.

- الابل 635 رأس.
- الدواجن 3400 دجاجة."[1]

وكان الانتاج الحيواني كالأتي:

الجدول رقم (04): الإنتاج الحيواني لبلدية أدرار

النوع	الوحدة	الإنتاج
اللحوم الحمراء	القنطار	3590
اللحوم البيضاء	القنطار	648
الحليب	اللتر	118152

الجدول من أعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات للمندوب الفلاحي لبلدية أدرار.

2- قطاع التجارة

من خلال التسجيلات في السجل التجاري، يتبين أن عدد التجار ببلدية أدرار 10456 تاجر، بحيث تقتصر 40% من النشاط التجاري في بلدية أدرار على تجارة التجزئة60% المتبقية تخص قطاع الإنتاج الصناعي والحرفي، تجارة الجملة،والاستيراد والتصدير، وقطاع الخدمات كما هو موضح في الجدول أدناه.[2]

أولا:توزيع التجار حسب قطاع النشاط

يتواجد ببلدية أدرار 10456 تاجر كما ذكر سابقا، سيتم تقسيمهم حسب نوع النشاط الذي يمارسونه وهو كالتالي:

[1]- أجريت المقابلة مع السيد ياسين ديف، المندوب الفلاحي لبلدية أدرار، يوم 29 أبريل 2019 على الساعة10:00 صباحا، على مستوى مكتبه.

[2]_جريت المقابلة مع السيد كبير عبد العزيز، رئيس المصلحة التقنية لبلدية ادرار، 29 ابريل 2019 الساعة 9:00، في مكتبه.

الجدول رقم (05): يمثل توزيع التجار حسب قطاع النشاط.

البلدية	قطاع النشاطات						
	الإنتاج الصناعي	الإنتاج الحرفي	تجارة الجملة	تجارة التجزئة	الاستيراد والتصدير	الخدمات	المجموع
أدرار	1945	15	776	4299	62	3449	10546
النسبة	18	0%	%07	%41	%01	%33	%100

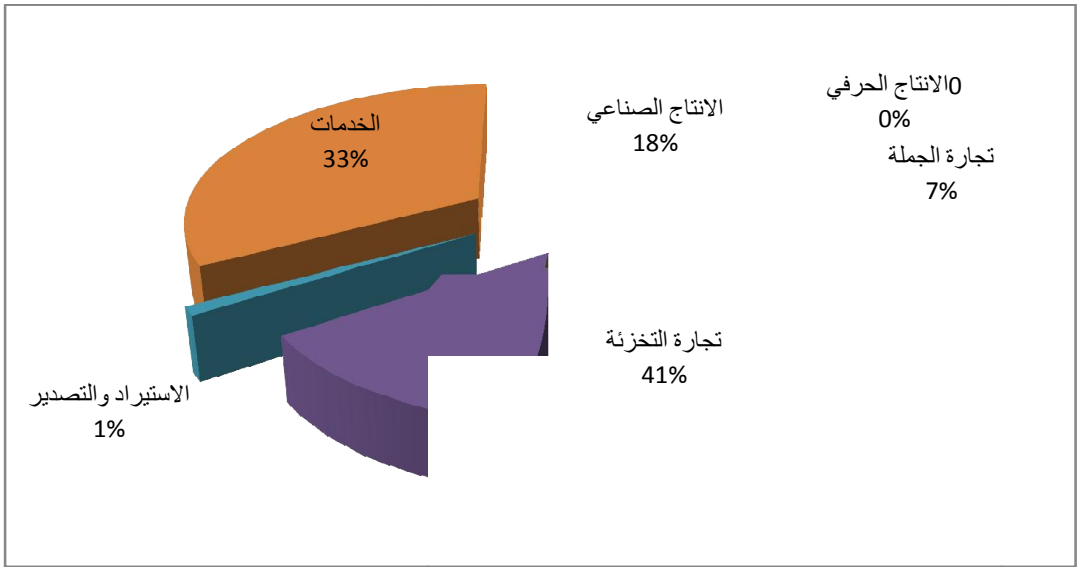

ثانيا: الهياكل التجارية

الجدول رقم:يمثل الهياكل التجارية في بلدية أدرار

تتوفر بلدية أدرار على الهيكل التالية:

الجدول رقم (06): الهياكل التجارية لبلدية أدرار

العدد	الهياكل التجارية
2	عدد الأسواق المغطاة
4	عدد الأسواق الجوارية
1	عدد أسواق البيع بالجملة

3-قطاع النقل:

يعتبر قطاع النقل من الوسائل الأساسية والهامة والمؤثرة في تطور المبادلات التجارية والاقتصادية، وذلك بنقل سلع المسافرين وتنشيط حركة التنمية في جميع الميادين.

1- النقل البري للمسافرين: تتوفر البلدية على محطتين للنقل البري، محطة مخصصة للنقل مابين بلديات أدرار وأخرى للنقل مابين الولايات.

2- المنشآت الاقتصادية:

- الموانئ 00
- المطارات 01

3- شبكة الطرقات

وفي إجابة على سؤال حول عدد الطرق المتواجدة على مستوى بلدية أدرار أجاب السيد كيبير عبد العزيز "تعتبر شبكة الطرقات من ضمن المقومات الأساسية للتنمية والعمود الفقري لأي قفزة نوعية، وتطوير النشاطات الاقتصادية والاجتماعية. لذلك فقد أولتها السلطات المحلية الاهتمام اللازم لربط التجمعات السكانية المتواجدة عبر تراب البلدية وفك العزلة عنها، والتي تتحدد كالآتي:

- طرق وطنية: 01 تسمى RND6
- طرق ولا ئية: 03
- طرق بلدية:------."[1]

ثانيا:أهم الإصلاحات المحققة لبلدية أدرار

تقاس أهم الإصلاحات المحققة في بلدية ادرار بمدى تخسين نوعية الخدمات الاجتماعية من تعليم وتربية وغير من الخدمات العمومية ، وفي هذا المطلب سيتم التطرق لأهم الإصلاحات التي قامت بها بلدية أدرار في كل من التعليم وقطاع الأشغال العمومية كقطاعين بارزين في البلدية.

1- قطاع الخدمات التعليمية:

سمحت المجهودات المبذولة منذ الاستقلال بتحسين المستوى التعليمي ببلدية ادرار عموما، وذلك عن طريق إصلاح المؤسسات التربوية لمختلف الأطوار، وبالتالي ارتفاع نسبة التمدرس وتقلص فارق التمدرس بين الجنسين، وفيما يلي أهم المؤشرات في كل طور من الأطوار التعليمية.

أولا:الطور الابتدائي:

1- عدد المدارس

في اجابة على السؤال عن عدد المدارس الابتدائية المتواجدة على مستوى بلديات أدرار؟ اجاب السيد رئيس مصلحة المتابعة والبرمجة لمديرية التربية لولاية أدرار "تم انجاز 274 مدرسة ابتدائية على مستوى

[1] أجريت المقابلة مع السيد كبير عبد العزيز، رئيس المصلحة التقنية لبلدية أدرار،يوم 29 ابريل 2019 على الساعة 9:00 صباحا بمقر مكتبه

بلدية ادرار وفي إطار إصلاح الأطوار التعليمة تم انجاز 34 ابتدائيات مدعمة لتحسين المستوى التعليمي ببلدية ادرار."[1]

2- عدد المتمدرسين: لقد تم تسجيل 59428 تلميذ موزعين على 1894 قسم وهذا في الفترة الممتدة مابين 2000 و2001 وفي إطار القضاء على الأمية والوعي وسط المجتمع الادراري نلاحظ أن الطور الابتدائي شهد تطورا محسوسا بارتفاع عدد المتمدرسين إلى 60787 موزعين عل 2260 قسم مابين الفترة 2018 الى يومنا هذا في حين تسعى البلدية إلى فتح 3 مدارس ابتدائية في مطلع السنة الدراسية المقبلة."[2]

ثانيا:الطور المتوسط:

في اجابة على السؤال عن عدد المتوسطات المتواجدة على مستوى بلديات أدرار؟ اجاب السيد رئيس مصلحة المتابعة والبرمجة لمديرية التربية لولاية أدرار "خصصت له بلدية ادرار لهذا الطور 87 متوسطة بعد ماكانت تشهد البلدية 32 متوسطة فقط بالإضافة الى ان هناك متوسطتين في طور الانجاز سيتم فتحها في مطلع السنة الدراسية المقبلة".[3]

-عدد المتمدرسين

بلغ عدد المتمدرسين في الطور المتوسط للسنة الدراسية(2001/2000) 22374 تلميذ موزعين على 492 قسم وفي اطار الدعم والتحسين الذي شهده هذا الطور وصل عدد التلاميذ الى 37480 تلميذ موزعين على 1148 قسم.[4]

2- **عدد الاساتذة:** بلغ عدد المؤطرين في هذا الطور 370 استاذ.

ثالثا:الطور الثانوي:

في اجابة على السؤال عن عدد الثانويات المتواجدة على مستوى بلديات أدرار؟ اجاب السيد رئيس مصلحة المتابعة والبرمجة لمديرية التربية لولاية أدرار:"بلغ عدد مؤسسات التعليم الثانوي في الفترة الممتدة من سنة (2000 الى سنة 2009) 13 ثانوية وفي اطار الانجازات التي شهدتها الهياكل

[1]- أجريت المقابلة مع السيد رئيس مصلحة المتابعة والبرمجة لمديرية التربية لولاية أدرار، يوم 25 ابريل2019 على الساعة 9:00 صباحا بمقر مكتبه

[2] مكتب الاحصاء لمديرية التربية لولاية أدرار.

[3]- أجريت المقابلة مع السيد رئيس مصلحة المتابعة والبرمجة لمديرية التربية لولاية أدرار، يوم 25 ابريل2019 على الساعة 9:00 صباحا بمقر مكتبه

[4]-مكتب الاحصاء لمديرية التربية لولاية أدرار.

التعليمية لبلدية ادرار بلغ عدد الثانويات 39ثانوية في نهاية سنة 2018 بالإضافة الى ان هناك ثانوية في طور الانجاز ستفتح ابوابها في مطلع السنة الدراسية المقبلة:.[1]

1- **عدد المتمدرسين:16059** موزعين على673قسم

2- **عدد الاساتذة:** 248 استاذ

اما عن نسبة النجاح في شهادة البكالوريا دورة جوان 2018 فقد بلغت نسبة (58.96%)

رابعا: الجامعات:

يوجد على مستوى بلدية أدرار جامعة واحدة تتوفر على:

وفي إجابة على السؤال عن عدد التخصصات وعدد الطلاب والهياكل البيداغوجية المتواجدة على مستوى جامعة ادرار أجابت السيدة دريسي سهام :

- **عدد التخصصات: 110** تخصص
- **عدد الطلاب :14579**طالب.
- **الهياكل البيداغوجية:9450** هيكل بيداغوجي
- **قاعات المحاضرات:15**قاعةبسعة**4100**طالب
- **المخابر . :30**مخبربسعة**540**طالب
- **الو رشات:03** ورشات بسعة **72** طالب

قاعات الأعمال الموجهة: 112قاعة بسعة**4738**طالب

- **عدد المكتبات: 02** بسعة **100 و1000** طالب.[2]

2-قطاع الأشغال العمومية:

وفي إجابة على سؤال حول قطاع الاشغال العمومية وأهم الانجازات المحققة فيه على مستوى بلدية أدرار أجاب السيد كيبير عبد العزيز "خصص لهذا القطاع غلاف مالي يقدر ب60 مليار سنتيم ويشتمل على 09 عمليات تم الانطلاق فيها وعمليتين غير منطلقة الأشغال الموزعة كالأتي:

_ في إطار فك العزلة عن مداخل القصور سعت بلدية أدرار إلى:

_انجاز مدخل حي الأفاق

_انجاز مدخل لحي المستقبل

_انجاز مدخل قصر أولاد علي وساقية سيدي أعمر

_انجاز مدخل لقصر أولاد ونقال وقصر ادغا

---

[1]- أجريت المقابلة مع السيد رئيس مصلحة المتابعة والبرمجة لمديرية التربية لولاية أدرار، يوم 25 ابريل2019 على الساعة 9:00 صباحا بمقر مكتبه

[2]- اجريت المقابلة مع السيدة سهام دريسي، رئيسة مصلحة الاحصاء والاستشراف لجامعة أدرار، يوم 05 ماي 2019على الساعة 9:00 صباحا بمكتبها.

_انجاز مدخل لقصر مراقن ومراقن الاستصلاح

_انجاز مدخل قصر تيليلان"[1]

في حين تتمثل العمليات الغير المنطلقة بها الأشغال في:

_تجديد شبكة الصرف الصحي بحي المستقبل

_مدخل قصر أولاد اوشن لغاية تجديد شبكة الماء الصالح للشرب"[2]

وفي إطار حرس بلدية أدرار على التجهيزات الجماعية وكذا مختلف طرق المرور المتواجدة على إقليم البلدية سعت بلدية أدرار إلى إصلاح كافة التشققات و الانزلاقات عبر طرق البلدية ، كما تقوم كل سنة على إعادة التأهيل لشبكة الطرق عبر تراب بلدية أدرار.

المطلب الثالث:اثر الإصلاحات الإدارية على المسار التنموي لبلدية أدرار

لقد كان إصلاح الإدارة المحلية اثر كبير على مجالات التنمية المستدامة، فمن خلال الإصلاحات الأخيرة التي مست منظومة الجماعات المحلية عرفت بلدية أدرار تحولات كثيرة حيث يعمل المجلس الشعبي البلدي على تحقيق التنمية المحلية والإدارية وذلك من خلال تطوير الأنشطة الاقتصادية وإنشاء الهياكل الأساسية على مستوى البلدية.

أولا: أهم الإصلاحات الإدارية التي مست بلدية أدرار

تقوم وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتجسيد برنامج خاص برقمنة الخدمات الإدارية بالبلديات الإدارية من خلال توفير الوسائل التكنولوجيا وقد شرعت الجماعات المحلية فعليا منذ 2010 برقمنة جميع وثائق الحالة المدنية بدا بوثيقة عقد الميلاد رقم 12 وفي عام 2009 سعت بلدية أدرار إلى إحصاء جميع سجلات الحالة المدنية وفي سنة 2010 تمت رقمنة جميع السجلات(شهادة الميلاد–عقد الزواج–شهادة الميلاد(خ12) –شهادة الوفاة –شهادة الاقامة) وفي اجابة لسؤال عن بداية أول تطبيق للإدارة الالكترونية في بلدية أدرار للسيدة فاطمة هورو "تم بداية تطبيق الإدارة الالكترونية في 15 فيفري 2014 وهو التاريخ الذي تم انطلاق فيه أول عملية وطنية لسحب شهادة الميلاد م12".[3]

وفي تصريح لرئيس المصلحة البيومترية لبلدية أدرار السيد عروسي سعيد عن الانجازات المسجلة "تم تسليم أولى بطاقات التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية سنة 2016 لمجموعة رمزية من التلاميذ

[1]- أجريت المقابلة مع السيد كبير عبد العزيز، رئيس المصلحة التقنية لبلدية أدرار،يوم 29 ابريل 2019 على الساعة 9:00 صباحا بمقر مكتبه

[2]- أجريت المقابلة مع السيد كبير عبد العزيز، رئيس المصلحة التقنية لبلدية أدرار،يوم 29 ابريل 2019 على الساعة 9:00 صباحا بمقر مكتبه .

[3]– أجريت المقابلة مع السيدة فاطمة هورو ، المكلفة بالأرضية الرقمية لبلدية أدرار، يوم 25 ابريل 2019على الساعة 9:30 بمقر مكتب رئيس المصلحة البيومترية.

المرشحين لامتحان شهادة التعليم المتوسط وامتحان شهادة البكالوريا وبعدها توسعت العملية إلى بقية المواطنين حيث تم تسليم حوالي 7197 وثيقة بيوميترية خلال سنة 2017 منها 3123 جواز سفر بيوميتري و4074 بطاقة تعريف وطنية بيومترية".[1]

تخفيف الإجراءات الإدارية: وفي إطار حرص وزارة الداخلية والجماعات المحلية على تقليص عدد الوثائق من (29) وثيقة إلى(14) وثيقة والذي صدر في هذا الشأن مرسوم تنفيذي مؤرخ في 17 فبراير 2017 يحدد وثائق الحالة المدنية، سعت بلدية أدرار إلى عرض قائمة تحتوي على هذه الوثائق المتكونة من (12) وثيقة للحالة المدنية ووثيقتين أخريين مشتركتين بين المصالح(الإشعار بالزواج والطلاق والإشعار بالوفاة) كما تم إلغاء بعض الوثائق مثل الشهادة الشخصية للحالة المدنية.

وفي إجابة على سؤال تقييمي لهذه الإصلاحات يقول السيد سعيد عروسي "تعتبر الإدارة الالكترونية خطوة عملاقة نسبيا والى حد ما مقارنة بالدول التي تم فيها تطبيق الإدارة الالكترونية كما أنها تعتبر خطوة سباقة بالنسبة لبلدية أدرار والجزائر ككل بحيث انه كانت هناك بعض الاستجابة لسحب بعض العراقيل الإدارية لكن ما يعاب عليها انه تم تكرار نفس الأخطاء في بعض الوثائق وان تطبيق القرار لم يسبقه إي تكوين بالنسب للعمال وتأطيرهم وتأهيلهم وهذا يعتبر اكبر عائق يواجه المصلحة والمؤطرين القائمين عليها.

مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية:

وفي إطار القانون الجديد للبلدية 11-10 في إطار مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية وحسب المادة 13 منه يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي، كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية ، أن يستعين بصفة استشارية،كل شخصية محلية وكل خبير أو ممثل جمعية محلية سعى المجلس الشعبي البلدي لبلدية أدرار لخلق فضاء فعال وتفاعلي بين مصالح بلدية أدرار وكذا جمعيات الأحياء والمجتمع المدني.

يعتزم المجلس الشعبي البلدي لبلدية أدرار إلى تنظيم جلسات عمل دورية مع ممثلي لجان الأحياء عبر كافة أقاليم بلدية أدرار وذلك لتحضير ملفات حول احتياجات الحي.

1- المرافق الحيوية الغير متوفرة بالحي(الماء الصالح للشرب- الإنارة العمومية- الصرف الصحي- فضاءات اللعب- التهيئة الخارجية).

2- قائمة المعوزين بالحي .

3- قائمة طالبي السكن.*[2]

وهذا ما يساهم في تنمية البلدية والنهوض بها نحو مسار تنموي يواكب التطورات والمستجدات الوطنية والعالمية.

---

[1]-اجريت المقابلة مع السيد عروسي سعيد رئيس المصلحة البيومترية لبلدية أدرار يوم23 أبريل2019 على الساعة 9:00 صباحا بمكتبه.

[2]-* انظر الملحق الخاص بالإعلان الموجه إلى السادة رؤساء أحياء وقصور بلدية أدرار.

نشاطات البلدية في مجال الثقافة والتسلية

وحسب المادة 122 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية منح المشرع الجزائري عدة صلاحيات للبلدية منها تتخذ البلدية عمد الاقتضاء كل التدابير الموجهة لترقية الطفولة الصغرى والرياضة وحدائق الأطفال والمساهمة في تنظيم نشاطات للتسلية ونشر الفن والقراءة العمومية والتنشيط الثقافي نظمت بلدية ادرار وبالتنسيق مع مديرية الشباب والرياضة لبلدية ادرار حقل ترفيهي أقيم على شرف العائلات وأطفال مدينة ادرار في سينما الجمال وذالك بتاريخ 3 ابريل 2019 كما سطرت البلدية برنامج النشاطات الثقافية والترفيهية للعطلة الربيعية بتاريخ 2019/03/30.

من خلال ما توصلنا إليه في هذا الفصل أن الولاية والبلدية يقصد بهما الجماعات الإقليمية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وبعد تبني خيار الإصلاحات لمنظومة الجماعات المحلية بإصدار القانونين الجديدين رقم 10/11 بتاريخ 2011/06/22 المتعلق بالبلدية والقانون 07/12 المتعلق بالولاية، هاذين القانونين حاول من خلالهما المشرع تصحيح بعض القواعد القانونية التي كانت سببا مباشرا في حدوث التوترات والانسدادات داخل الجماعات المحلية والمساهمة في التنمية المحلية وتحقيق التنمية المستدامة بشكل اكبر وتطير افراد المجتمع بحيث أثرت هذه الإصلاحات بشكل كبير على مجالات التنمية المستدامة خاصة على المستوى المحلي.

اما فيما يخص أثر الإصلاحات على بلدية أدرار فقد حققت البلدية مابين الفترة (2000-2018) عدة انجازات ساهمت بشكل فعال من سد حاجيات الشعب الادراري وتحقيق نوع من الاستقرار الدائم والمتواصل على مستوى التسيير المحلي.

الخاتمة

ختاما لهذه الدراسة حول موضوع إصلاح الإدارة المحلية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة بلدية أدرار نموذجا) في الفترة الممتدة مابين (2000-2018) نلاحظ إن إصلاح الإدارة المحلية لعب دور مهم في دفع عجلة التنمية المستدامة وتعزيز قدرتها على تحقيق غايتها، كما أن الدور الذي تقوم به الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة يبقى ضعيفا وعلى الرغم من المجهودات المبذولة من قبل الدولة الجزائرية وسن مجموعة من الإصلاحات من طرف المشرع الجزائري مخولة لفائدة الجماعات المحلية لتفعيل دورها إلا انه يلاحظ وجود بعض الاختلالات في الممارسة وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-نلاحظ أن المشرع الجزائري قد أعطى للجماعات المحلية أهمية كبيرة وذلك من خلال الإصلاحات المتتالية عليها خاصة الإصلاحات الأخيرة والتي أصدرت قانون 11-10 المتعلق بالبلدية والقانون 12-07 المتعلق بالولاية، حيث تم اشتراك المواطنين في برامج التنمية

المحلية، إضافة إلى المساهمة في تسيير الشؤون التي تهمهم وذلك من خلال تعزيز المشاركة السياسية للافراد وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة.

-إن توسيع صلاحيات واختصاصات الجماعات المحلية خاصة في مجال التنمية المستدامة جعلها الفاعل الأساسي في إدارة التنمية، وإدارة الشؤون العامة في المجتمع المحلي.

-إن الإدارة المحلية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الصلاحيات المخولة لها قانونيا غير أن هذه الصلاحيات لا تعطي لها الحق الكامل للقيام بعملية التخطيط و المشاركة في صنع القرار بمعنى أن عملية التخطيط تكون على المستوى المركزي الأمر الذي يضعف من أداء مهامها.

كما نلاحظ أن المشرع الجزائري قد وسع من صلاحيات البلدية باعتبارها هي الجماعة الإقليمية الأساسية حسب القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22يونيو سنة 2011 ويعتبرها الوحدة الأقرب للموطنين ومن حاجاتهم وذلك في مختلف الميادين ومن هذه الصلاحيات نذكر: التهيئة والتنمية، التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز، النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية، بحيث أن منحها هذه الاختصاصات مكنها من تسيير شؤون المجتمع المحلي، إضافة إلى ذلك كان لهذا الإصلاح

اثر كبير على مجالات التنمية المستدامة بما فيها الجانب الاقتصادي من خلال البرامج التنموية المعتمدة والتي أدت إلى تشجيع الاستثمارات الاقتصادية على المستوى المحلي وإنشاء المرافق الاقتصادية وتعزيز النشاط الاقتصادي، لكن رغم هذه الإصلاحات إلا انه وبرجوع إلى الواقع تبين لنا غياب مضمون بعض هذه الإصلاحات على ارض الواقع وإنما بقية شكلية فقط نظرا للمشاكل التي كانت ولازالت تعاني منها الجماعات المحلية حيث أن التنمية المستدامة الحقيقية لا تتحقق إلا بالتطبيق الصحيح للإصلاحات وان الواقع يبين لنا مدى محدودية دور المخططات القطاعية في التنمية المستدامة والفوارق بين الأهداف المسطرة في الإطار النظري والنتائج المحققة في الواقع فمثلا قطاع الصناعة في بلدية إدرار نلاحظ فيه عدم استغلال ثروات، أما بالنسبة لقطاع التعليم فنجد عدم استجابة المشاريع سواء ا على مستوى المدارس ومراكز التكوين المهني، أما فيما يخص قطاع السكن فنلاحظ إنشاء مراكز سكنية هامة تفتقر لأدنى المرافق وهذا ما يهدد حاجيات الأجيال القادمة.

في نهاية هذه الدراسة ارتأينا إلى تقديم بعض الاقتراحات بمثابة الحلول و البدائل في تفعيل هذه الإصلاحات لتحقيق تنمية مستدامة نذكر منها:

-تشجيع مشاركة قوى المجتمع في اتخاذ القرارات

-تدريب وتكوين العنصر البشري لاستخدام الوسائل والأساليب التكنولوجيا الحديثة التي ادخلها المشرع على الإدارة المحلية

-إعطاء صلاحيات أوسع للمجالس الشعبية بسرعة تنفيذ وتقريب الإدارة من المواطن

-تدعيم الإدارة المحلية بكفاءات إدارية وتقنية والعمل على تأثيرها وتكوينها المستمر وإعادة النظر في قانون الانتخابات.

-تشجيع المؤهلات والكفاءات على حساب الجنسين.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

القرآن الكريم

النصوص التنظيمية والتشريعية:

1. المادة 26 من قانون البلدية 10/11.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المادة 16، المؤرخ بتاريخ 27 رجب 1417، الجريدة الرسمية، العدد76، الصادرة بتاريخ 08 ديسمبر 1996.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المرسوم التنفيذي رقم 10/11 المؤرخ في 20 رجب 1432، الموافق ل22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد 37 الصادر بتاريخ أول شعبان عام 1432 الموافق ل3 يونيو 2011.

المعاجم:

4. معجم المنجد، حرف "ف"، بيروت: دار المشرق، 2000.
5. ياسين ديف، المندوب الفلاحي لبلدية أدرار، يوم 29 أبريل 2019

المقابلات:

6. رئيس مصلحة المتابعة والبرمجة لمديرية التربية لولاية أدرار، يوم 25 ابريل2019 .
7. سهام دريسي، رئيسة مصلحة الاحصاء والاستشراف لجامعة أدرار، يوم 05 ماي 2019.
8. عروسي سعيد رئيس المصلحة البيومترية لبلدية أدرار يوم23 أبريل2019 .
9. فاطمة هورو ، المكلفة بالأرضية الرقمية لبلدية أدرار، يوم 25 ابريل.
10. كبير عبد العزيز، رئيس المصلحة التقنية لبلدية ادرار، 29 ابريل 2019.

الكتب:

11. احمد رمضان نعمة الله، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
12. بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية والادارية في الدول المغاربية، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2018.

جمال حلاوة، علي صالح، مدخل الى علم التنمية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع،2009 .

13. زيد بن محمد الرماني، منهج ابن تيمية في الاصلاح الاداري، المملكة العربية السعودية: دار الصميعي للنشر والتوزيع، ، 2004.
14. عبد العزيز بوتفليقة، قانون الجماعات الاقليمية، الامانة العامة للحكومة،2012.
15. àعبد الكريم ماروك، الميسر في شرح قانون البلدية الجزائري، مكتبة زين الحقوقية والأدبية: الجزائر، ، 2013.
16. علاء الدين عشي، شرح قانون البلدية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر، 2011.
17. علاء الدين عشي، شرح قانون البلدية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر، 2011.
18. علاء فرحان طالب، علي الحسين حميدي العامري،استراتيجية مكافحة الفساد الاداري والمالي، عمان: دار الايام للنشر والتوزيع، 2014.
19. القادر عبد كاس، التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد بين الواقع والآفاق.
20. قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، لبنان: مكتبة حسن العصرية، 2013.
21. محمد الصغير بعلي، القانون الاداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة،2013.
22. محمد الصغير بعلي، الولاية في القانون الاداري الجزائري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2014.
23. محمد الصيرفي، الإصلاح والتطوير الإداري، الإسكندرية: دار الكتاب القانوني، 2007.
24. محمد الصيرفي، الفساد بين الاصلاح والتطوير الاداري، الاسكندرية: مؤسسة حورس الدولية، 2008.
25. محمد حسن الحسيني الحلالى، تلخيص الذهب من لسان العرب، عمان، لبنان: عشتار للاستثمار الثقافية، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2014.
26. مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات السياحة البيئية والمحميات الطبيعية، عمان: دار المنهج للنشر والتوزيع، 2017.

27.ميخائيل جونسون، ترجمة عبد الحكم أحمد الخزامي،فساد الادارة والابداع في الاصلاح،القاهرة: الدار الاكاديمية للعلوم، 2009.

نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنماوية في المجتمع الجزائري، دار الكتاب العربي: الجزائر، 2002.

26.نوزاد عبد الرحمان إلهيتي،وآخرون، مقدمة في اقتصاديات البيئة، عمان: دار المنهج للنشر والتوزيع. بلال خروفي، الحوكمة المحلية ودوروها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

27.بن خطار الزهراء، بلحسن مريم، دور الإصلاح الإداري في تحقيق التنمية السياسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة الموارد البشرية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بن زيان عاشور، 2017/2016.

حاكمي حمزة، إصلاح الخدمة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسات العامة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، 2016/2015 .

28–دخيلي عبد الله، دور الادارة الالكترونية في تحسين اداء الخدمة العمومية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016.

29–زرقاوي رتيبة، إصلاح وتطوير منظومة الجماعات المحلية في الجزائر وأثرة في التنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص رسم السياسة العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2015.

30–زينب عبد الرزاق عبود، ظفر ناصر حسين، الاصلاح الاداري ومتطلبات التنمية المستدامة، كلية الادارة الاقتصاد، جامعة بابل

31–سامي محمود أحمد البحيري، مداخل الإصلاح الإداري، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، لندن، 2011.

32–سمية خلاف، البيروقراطية وإشكالية الإصلاح الإداري في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013.

33 –شني صورية، مفاهيم حول التنمية المستدامة، محاضرة مخصصة لطلبة الماستر ، تخصص إدارة أعمال ، السنة الجامعية 2016 ,2017.

34 –ضالع بخالد، آليات تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة وتسيير الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولاي الطاهر سعيدة، 2018/2017.

35–عبد الفتاح محمد علي الفرجاني، واقع استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودوروها في تعزيز أمن المجتمع الفلسطيني، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص إدارة الاعمال، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة

36–مجبور فازية، إصلاح الدولة ومكافحة الفساد في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص التنظيم والسياسة العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 15 جوان 2015.

47–محمد احمد سيد أحمد الحاج، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير تخصص الإدارة العامة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم،2006.

38–مريم حسيني ،أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية (دراسة حالة بلدية الحجيرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي،تخصص تنظيمات سياسية وإدارية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، 2014.

39–مفيدة بن لبعيدي،الحكم الموسع آلية للتنمية المستدامة في الجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1 ، 2016،2015.

40–موساوي حليمة، دور الاتصال المؤسساتي في رفع الأداء الوظيفي في إدارة الجماعات المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص، رسم السياسية العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، جوان 2015.

41-نسيم الواعر، الإصلاح الإداري ودوروه في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2016/2015.

42-يحياوي خالد، صناد فواز، الإصلاح المحلي في الجزائر بين الانجازات والاخفاقات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية،2018/2017.

المجلات

43-بولقواس سناء، الإدارة بالقيم كمدخل لدمج مفهوم الأداء في الخدمة العمومية وتجسيد الجودة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد الثالث، جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحي،(ب.س.ن).

44-سحر عناوي،رهيو الزبيدي، الشفافية الإدارية ودوروها في دعم الإصلاح الإداري، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية،العدد24، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، 2016.

45-طيبي سعاد عمروش، القراءة القانونية لنص المادة 16 من التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016، مجلة آفاق علمية، العدد02، جامعة جيلالي بونعامة، 2018.

46-م.م سالم صلال زاهي الحسناوي، واقع الإصلاح الإداري ومتطلبات تطبيقه في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية الاقتصادية،العدد1، العراق: جامعة القادسية، 2007.

47-مكتب الاحصاء لمديرية التربية لولاية أدرار.

48-من أعداد الباحثتين بالاعتماد على تقرير منظمة الشفافية العالمية.

49-المنظمة العربية للتنمية الادارية، التنمية البشرية واثرها على التنمية المستدامة، تحت شعار البيئة والادارة، رقم 6، جمهورية مصر العربية، ماي 2007.

50-المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، التجارة الدولية واثرها على التنمية المستدامة، تحت شعار الادارة والبيئة، رقم 5، الجمهورية التونسية، سبتمبر 2006

المواقع الإلكترونية:

51-زينب عبد الرزاق عبود ، ظفرناصر حسين ، الإصلاح الإداري ومتطلبات التنمية المستدامة ، كلية الإدراة والاقتصاد ، جامعة بابل.

52-http//www.busines.uobabylon.edu-iq 11/02/2019 13 :10.

الملاحق

اعلان الى رؤساء احياء وقصور بلدية ادرار بخصوص تنظيم جلسات عمل دورية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية ادرار
دائرة ادرار
بلدية ادرار
الديوان
الرقم ...../2019

ادرار في: 01 أفريل 2019

إلى السادة : رؤساء احياء وقصور بلدية ادرار

إعلان

2019/// 874

لغرض خلق فضاء فعال وتفاعلي بين مصالح بلدية ادرار وكذا جمعيات الأحياء والمجتمع المدني.

يعتزم المجلس الشعبي البلدي لبلدية ادرار إلى تنظيم جلسات عمل دورية مع ممثلي لجان الأحياء عبر كافة اقليم بلدية ادرار.

على ممثلي لجان الإحياء تحضير ملفات حول احتياجات الحي الذي يشرفون عليه خاصة فيما تعلق بـ:

1. المرافق الحيوية الغير متوفرة بالحي (الماء الصالح لشرب – الإنارة العمومية – الصرف الصحي – فضاءات اللعب – التهيئة الخارجية ....)
2. قائمة تتضمن المعوزين بالحي مع تفصيل كل حالة
3. قائمة طالبي السكن لمختلف الصيغ مع توضيح كل حالة وترتيبها حسب الأولويات
4. مختلف

تودع الملفات ابتداء من تاريخ 2019/04/21 إلى غاية 30 /2019/04 بديوان رئيس المجلس الشعبي البلدي

ترجو الأخذ بعين الاعتبار والحرص التام على تقديم ملف يسموا بطموحات سكان الأحياء

ملاحظة: بعد انتهاء مدة إيداع الملفات تحدد وزناصة اللقاءات مع رئيس المجلس الشعبي البلدي.

تحياتنا الخالصة

رئيس المجلس الشعبي البلدي

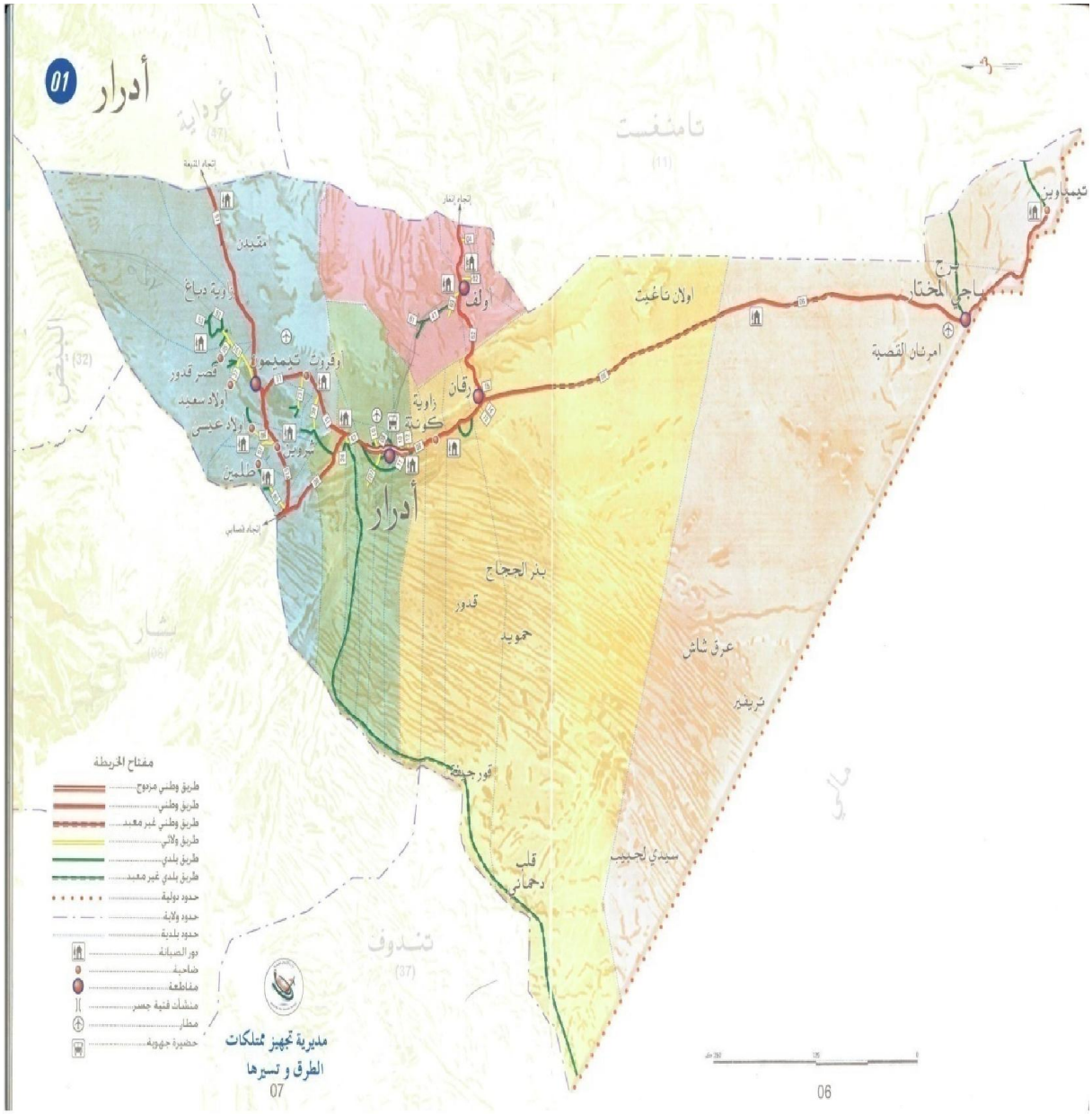

خريطة توضح أهم الطرق الوطنية الولائية لبلدية ادرار

+بطاقة توضح المصلحة البيوميترية لبلدية ادرار ونشاطاتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
ولايـــة ادرار
دائـــرة ادرار
بلدية ادرار
المصلحة البيومترية

أبواب مفتوحة على البلديات
يوم 18 جانفي 2018

-أنشأة المصلحة سنة 2016

-تتكون من مكتبين :

- ✓ مكتب جواز السفر
- ✓ مكتب بطاقة التعريف الوطنية

يؤطرها : ثمان 08 موظفين

حصيلة النشاط : تم تسليم حـــوالي 7197 وثيقة بيومترية خلال سنة 2017

منها : 3123 جواز سفر بيومتري و

4074 بطاقة تعريف وطنية بيومترية .

بطاقة توضح ملف بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين

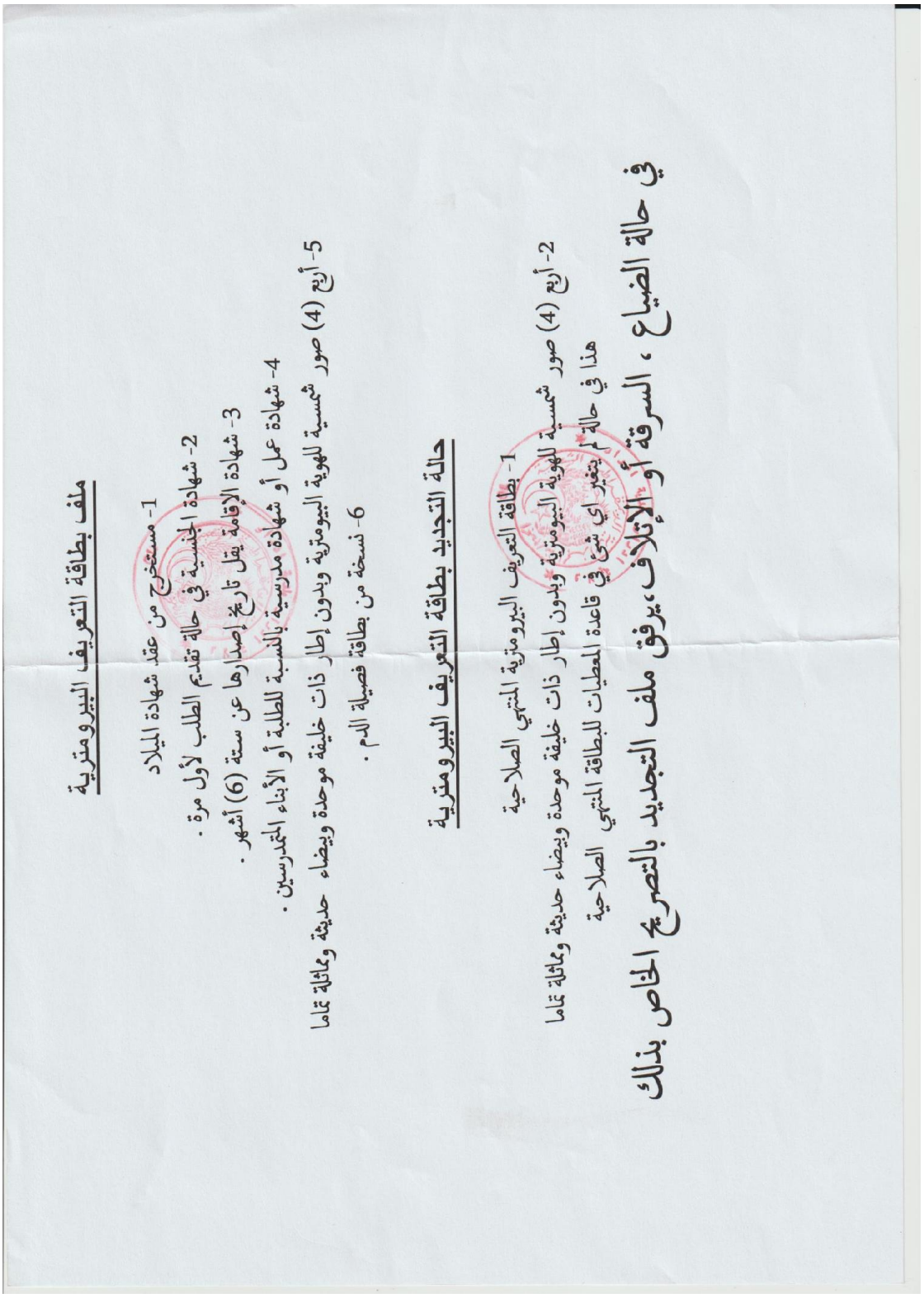

ملف بطاقة التعريف البيرومترية

1- مستخرج من عقد شهادة الميلاد
2- شهادة الجنسية في حالة تقديم الطلب لأول مرة .
3- شهادة الإقامة يقل تاريخ إصدارها عن ستة (6) أشهر .
4- شهادة عمل أو شهادة مدرسية بالنسبة للطلبة أو الأبناء المتمدرسين .
5- أربع (4) صور شمسية للهوية البيومترية وبدون إطار ذات خلفية موحدة وبيضاء حديثة ومماثلة تماما
6- نسخة من بطاقة فصيلة الدم .

حالة التجديد بطاقة التعريف البيرومترية

1- بطاقة التعريف البيرومترية المنتهي الصلاحية
2- أربع (4) صور شمسية للهوية البيومترية وبدون إطار ذات خلفية موحدة وبيضاء حديثة ومماثلة تماما
هذا في حالة لم يتغير اي شيء في قاعدة المعطيات للبطاقة المنتهي الصلاحية

في حالة الضياع ، السرقة أو الإتلاف ،يرفق ملف التجديد بالتصريح الخاص بذلك

.جدول يوضح تعداد التلاميذ في الاطوار الثلاثة في بلدية أدرار

مكتب الاحصاء

تعـــــدد التـــــلا ميـــــد

السنة الدراسية	التعليم الابتدائي		التعليم المتوسط		التعليم الثانوي	
	العدد	الافواج	العدد	الافواج	العدد	الافواج
2001/2000	59428	1894	22374	492	8664	218
2002/2001	59614	1896	24891	557	9703	224
2003/2002	59510	1908	26121	573	10881	249
2004/2003	59626	1845	26929	678	12118	285
2005/2004	58223	1934	27968	678	13098	274
2006/2005	58049	1954	26674	676	15168	321
2007/2006	55122	1968	32341	795	14914	358
2008/2007	54465	1988	35172	873	14234	394
2009/2008	45880	1709	42993	1070	14201	416
2010/2009	46628	1759	42129	1098	16062	472
2011/2010	45961	1812	40222	1100	16723	519
2012/2011	46585	1830	40300	1116	16909	544
2013/2012	48049	1892	37219	1089	19390	628
2014/2013	55388	1959	36626	1102	19285	655
2015/2014	51282	2005	35738	1101	19851	667
2016/2015	54233	2103	35497	1111	18440	658
2017/2016	56950	2156	34922	1113	17722	650
2018/2017	58605	2213	35986	1123	16115	663
2019/2018	60787	2260	37480	1148	16059	673

الهيكل التنظيمي لبلدية أدرار

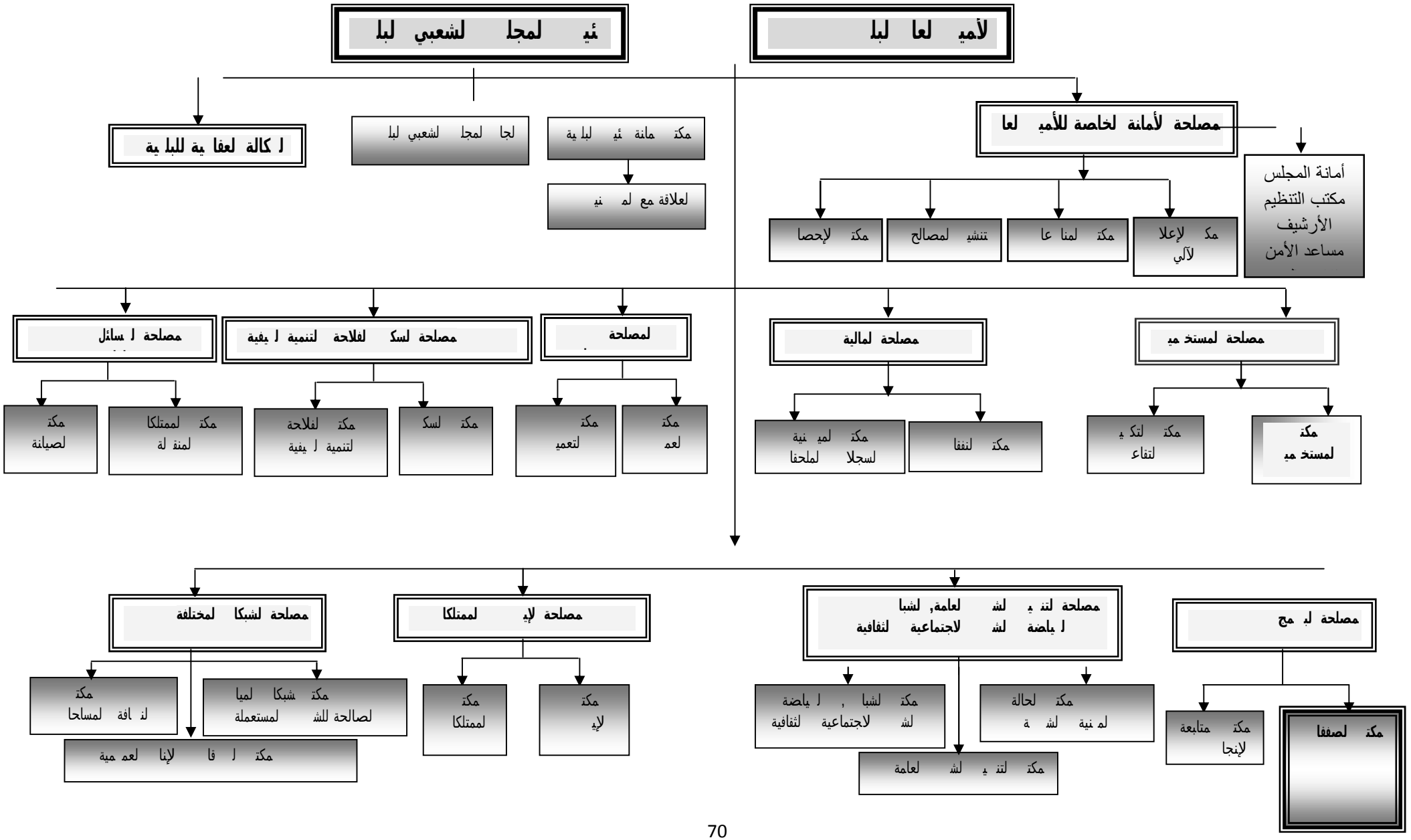

الفهرس

الموضوع	الصفحة
البسملة	
الاهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	أ-ب
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	01
المبحث الأول : مفهوم الإصلاح الإداري	02
المطلب الأول: تعريف الإصلاح الإداري	02
المطلب الثاني: أهداف الإصلاح الإداري	03
المطلب الثالث: آليات الإصلاح الإداري	05
المطلب الرابع: معوقات الإصلاح الإداري	06
المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي للتنمية المستدامة	08
المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة	08
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة	09
المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة	10
المبحث الثالث: علاقة الإصلاح الإداري بالتنمية المستدامة	13
المطلب الأول : الإصلاح الإداري كآلية لتحقيق التنمية المستدامة	14
المطلب الثاني: أهمية مكافحة الفساد المالي والإداري	16
المطلب الثالث: الخدمة العمومية ودورها في تحسين الأداء الوظيفي	22
الفصل الثاني:أثر إصلاح الإدارة المحلية على التنمية المستدامة	23
المبحث الأول: واقع إصلاح الجماعات المحلية	24
المطلب الأول : إصلاح قانون البلدية	24
المطلب الثاني: إصلاح قانون الولاية	28

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: تقييم إصلاحات الإدارة المحلية	31
المبحث الثاني: اثر الإصلاحات على مجالات التنمية المستدامة	33
المطلب الأول: انعكاس الإصلاحات على المجال الاقتصادي والاجتماعي	33
المطلب الثاني: اثر إصلاح الجماعات المحلية على المجال السياسي	34
المطلب الثالث: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر	35
المبحث الثالث: دراسة حالة بلدية أدرار	37
المطلب الأول: بطاقة فنية حول بلدية أدرار	40
المطلب الثاني:أهم الإصلاحات المحققة في بلدية أدرار مابين الفترة 2000-2018	49
المطلب الثالث: اثر الإصلاحات الإدارية على المسار التنموي لبلدية ادرار	51
الخاتمة	56-54
قائمة المصادر والمراجع	63-58
الملاحق	70-65
فهرس المحتويات	73-72
قائمة الجداول	74
الملخص	

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
01	تقرير مؤشر مدركات الفساد الإداري الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لأعوام (2012-2017) للدول العربية	22
02	التركيب العمري والجنسي للسكان	42
03	الإنتاج الفلاحي لبلدية أدرار	44
04	الانتاج الحيواني لبلدية أدرار	45
05	توزيع التجار حسب قطاع النشاط	45
06	الهياكل التجارية لبلدية أدرار	46

الملخص

شهدت الجماعات المحلية جملة من الإصلاحات في مختلف المجالات، منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي حققت العديد من الانجازات التي تهدف إلى تطوير منظومة الجماعات المحلية.وعلى الرغم من أهمية هذه الإصلاحات إلا أنها تبقى تعاني من عراقيل تحول دون أداء الغرض المطلوب، لذا يجب النظر في هذه الإصلاحات من أجل استيعاب النقص والرفع من فعالية وكفاءة الجماعات المحلية. إن التنمية المستدامة هي التنمية ذات القدرة على الاستمرار و الاستقرار حيث لا يمكن حصرها في حدود بل هي مفهوم واسع يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذا البيئية فهي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق حاجيات الأفراد دون المساس بمستقبل الأجيال القادمة.

Abstract

Local communities witnessed a series of reforms in various fields, including political, economic and social, wich has achieved many achievements aimed at developing the local communities system. Despite the importance of these reforms, they still suffer from obstacles to the performance of the desired purpsse.so these reforms must be considered in order to absorb shortages and increase the effectivess and efficiency of local communicate .

B sustainable development is that have the ability to continue and to stability . sustainable development can not be limited but is a concept ,included economic, social , political and environment dimensions.

It's an interactive kinetics development that takes upon itself you fulfill the needs of individuals compromising the future of the posterity.

Resume

Les communautes locales ont subi une serie de reformes dans divers domains et economiques et social et politique de mombreuses realisations visent a devlopper le système de communautes locales. Malgre l inportance de ces reformes mais ils souffront encore d obstacles empechant la realisation du but recherche donc, ces reformes doivent etre considereis a fin de resorbe les penuries et d acroitre leffecacite des communautes locales.

Le developpement durable est le devloppement avec le capactie de continuer et la stabilite ou elle ne peut pas etre limitee dans le limites, mais est un concept large qui inclut des dimensions economiques et social et politique ainsi que linvironnement c est un developpement interactif et dynamique qui s engage a repondre aux besoins des individus sans comproneur le future des generations futures.